الأمم المتحدة

A/74/73–E/2019/14

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند ٢٣ (أ) من القائمة الأولية*
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٩
٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨–٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩
البند ٧ (أ) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ٢٠١٩

تقرير الأمين العام

موجز

في القرار ٧١/٢٤٣ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والقرار ٧٢/٢٧٩ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سلمت الجمعية العامة بمستوى الطموح الذي تتضمنه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وحددت معايير رفيعة لتغيير منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مواجهة التحدي. واستجابت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بنشاط متجدد، واتخذت خطوات جريئة، وإن كانت صعبة في بعض الأحيان، لتحقيق رؤية الدول الأعضاء.

وتمشيا مع الولايات الواردة في القرارين ٧١/٢٤٣ و ٧٢/٢٧٩، يوضح هذا التقرير المبادرات والعمليات والتغييرات الهيكلية التي أجريت طيلة مسيرتنا المستمرة للتغيير، ويعرض نتائج استعراضات المكاتب المتعددة الأقطار وأصول الأمم المتحدة الإقليمية، ويوجز العناصر الأساسية التي تُبنى عليها الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، في الوقت الذي تنظر فيه الدول الأعضاء في نتائج مبادرات الإصلاح التي طلبت اتخاذها.

* A/74/50.

19-06295 (A) 130519 150519

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويعرض التقرير أيضـــا نتائج الحوار المتعلق بالتمويل، الذي تُوج باتفاق تمويل يهدف إلى تغيير ممارســـات التمويل من أجل تحســـين نوعية التمويل وزيادة كميته، إلى جانب زيادة شـــفافية النتائج والمساءلة عنها.

ويكمن في صـــميم جهودنا الرامية إلى تجديد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحقيق تغيير ثقافي جذري، دعائمه الشفافية والمساءلة والنهج التعاوني الصادق. وذلك مسؤولية تشترك فيها المنظومة والدول الأعضاء على حد سواء، ونحن نواصل المضي قدما في جهودنا من أجل تعزيز الأمم المتحدة.

وإنني لأحض جميع الكيانات على مواصلة السير على هذا الدرب، وأعول أيضا في نفس الوقت على الدول الأعضـــاء في مواصـــلة دعم هذه الجهود بنفس التصـــميم الذي أبدته في اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ والقرار المتعلق بالإصلاح لكي تكون المنظومة قادرة على تحقيق طموحها.

وأنا ملتزم بمواصلة التقدم الذي أحرزناه، مع الحفاظ على مستوى الطموح المرتفع الذي حددته الدول الأعضـــاء، ومصـــمم على التنفيذ الصـــارم للأحكام الواردة في القرارين ٢٤٣/٧١ و ٢٧٩/٧٢. وأدعو الدول الأعضـــاء إلى تأييد مقترحاتي لإجراء مزيد من التغييرات اســـتجابة ولاياتها، وأعول على المنظومة في مواصلة السير في عملية التغيير وفي العمل معا ونحن نجدد التزامنا أمام من نخدمهم.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة: تحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ..... ٤
ثانيا – تحقيق النتائج لصالح البلدان وشعوبها ٨
ألف – تنشيط نظام المنسقين المقيمين ٨
باء – جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ١٢
جيم – تحسين تسيير الأعمال ١٨
دال – استعراض المكاتب المتعددة الأقطار ٢٢
ثالثا – جعل الاستجابة الإقليمية للأمم المتحدة على مستوى الغرض المنشود ٢٧
ألف – تحقيق الاستفادة المثلى من الوظائف والتعاون على المستوى الإقليمي ٢٩
باء – إعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة دعما لخطة عام ٢٠٣٠ ..... ٣٠
رابعا – نهج استراتيجي ومتسق للأمم المتحدة على الصعيد العالمي ٣٣
ألف – دعم الاستجابة على نطاق المنظومة لخطة عام ٢٠٣٠ ..... ٣٤
باء – تعزيز أوجه الترابط بين التنمية المستدامة والعمل الإنساني وبناء السلام: اتخاذ إجراءات أكثر تكاملا وملاءمة للسياق ٣٦
جيم – الشراكات من أجل خطة عام ٢٠٣٠ ..... ٣٩
دال – إعادة تنظيم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٤٢
هاء – جهود الإصلاح الأخرى ذات الصلة ٤٥
خامسا – الرقابة والمساءلة بشأن تحقيق النتائج على نطاق المنظومة ٤٦
ألف – تحويل الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى منبر للمساءلة ... ٤٦
باء – تعزيز التوجيه والرقابة التنفيذيين للوكالات والصناديق والبرامج ٤٧
جيم – تحسين التقييم والإبلاغ على نطاق المنظومة ٤٨
سادسا – تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ٥١
سابعا – الوفاء بالتوقعات ٥٤
ثامنا – الخاتمة ٥٥

أولا – مقدمة: تحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

١ – لقد بلغنا الآن مرحلة متقدمة في مسيرة التحول التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عندما اعتمد قادة العالم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تتضمنها.

٢ – وهذه المسيرة طموحة وصعبة. وتتطلب سلوك طريق جديد لمواجهة التحديات العالمية المشتركة. كما تتطلب استجابات متكاملة، ومهارات ومعارف جديدة ومعززة، واتساقا في الإجراءات بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية، وكذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي قطعت الآن شوطا كبيرا في مسيرتها الخاصة لإعادة تنظيم نفسها لدعم الدول الأعضاء على أفضل وجه في جعل خطة عام ٢٠٣٠ حقيقة واقعة.

٣ – وبناء على مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن جعل الأمم المتحدة ”قادرة على تحقيق الغرض المنشود“، اتخذت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ القرار التاريخي ٧١/٢٤٣ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، الذي يدعو إلى زيادة الحس الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وما تتسم به من روح المساءلة والشفافية ومن منحى تعاوني وكفاءة وفعالية واتجاه صوب تحقيق النتائج. واستجابة لذلك، بدأت، منذ اليوم الأول من تولي مهامي، استعراضا عميقا لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل خدمة أغراض خطة عام ٢٠٣٠ على نحو أفضل، مع إعادة تنظيم النهج المتبع في منع اندلاع الأزمات والحفاظ على السلام، ودعمه بنموذج إداري جديد يكفل اللامركزية في اتخاذ القرار مع تعزيز المساءلة وتمكين المرأة في المنظمة برمتها.

٤ – ومنذ الأيام الأولى من ولايتي، ما برحت أسعى إلى وضع التنمية في صلب عمل المنظمة من جديد، على أساس من الحقوق ومن إدراك أن الاستثمارات السليمة في التنمية المستدامة تشكل أساس المجتمعات السلمية والمزدهرة التي تتيح للجميع إمكانية الاستفادة من الفرص المتاحة، دون الإضرار بكوكب الأرض. والتنمية المستدامة هدف في حد ذاتها، وإن كانت أيضا أفضل استثمار في الوقاية من أجل تخفيف حدة المخاطر، وتجنب نشوب النزاعات، وتعجيل الانتقال من الأزمات والحفاظ على السلام. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، عهدت بالمسؤولية عن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة إلى نائبة الأمين العام، التي تولت قيادة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كنا قد أبلغنا الدول الأعضاء بمجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحول كبير في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥ – وكان في صميم هذه المقترحات بناء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة نظام مستقل للمنسقين المقيمين يتمتع بالصلاحيات اللازمة، مدعوما بنهج إقليمي أكثر حيوية. واقترحت تدابير لتعزيز التوجيه الاستراتيجي والشفافية والمساءلة. وأطلقت عدة مسارات عمل لضمان تزويد الأمم المتحدة بمجموعات مهارات وآليات معززة تساعد البلدان على توسيع نطاق الشراكات وإعادة مواءمة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل مكان. وبالعمل في تعاون وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، نسلك نهجا أكثر طموحا بكثير من أجل تعزيز الخدمات المشتركة، وزيادة كفاءة العمليات في البلدان، وضمان تخصيص مزيد من الموارد للأنشطة الإنمائية وليس للهياكل الإدارية. وإضافة

إلى ذلك، اقترحت إبرام اتفاق للتمويل بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإحداث تحول أساسي في طريقة تمويل المنظومة وإعادة مواءمة الحوافز المختلة، وتحقيق إمكانات المنظمة بالكامل، ودخول حقبة تتجدد فيها الثقة.

٦ - وفي أعقاب عملية تشاور مكثفة، وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٧٢، على مجموعة إصلاحات لم يسبق لها مثيل لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن الأساسيات التي تندرج في صميم الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وكذلك القرار ٢٧٩/٧٢، السعي إلى الاستفادة من الخبرة الفريدة المتنوعة التي تتمتع بها كيانات الأمم المتحدة لتحقيق مزيد من التكامل والاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وزيادة فعاليتها وكفاءتها ومسؤوليتها أمام الدول الأعضاء في سياق تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠.

٧ - وأنا الآن، وبعد مرور سنة تقريبا على اتخاذ القرار ٢٧٩/٧٢، أعمل بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للمضي قدما وتنفيذ جميع الولايات. وهذا مسعى بعيد الأثر وسريع التقدم، وستظل فوائده تتجلى خلال فترة الـ ١٢ إلى ١٨ شهرا القادمة. ولكننا نحرز بالفعل تقدما كبيرا، بالعمل في شراكة مع الدول الأعضاء، والاستفادة من الإمكانات الفريدة التي تتمتع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والحرص على تحقيق الهدف النهائي، وهو التحول وتحقيق النتائج في الميدان.

تقييم التقدم

٨ - في هذا التقرير، أقدم تفاصيل عن الطريق الذي شُق حتى الآن، مع تسليط الضوء على التغييرات الهيكلية والسياسات الجديدة والتقدم المبكر الذي أحرز. كذلك أحدد التغييرات الإضافية المتوقعة خلال الفترة القادمة، وأضع الخطوط العريضة لمجموعة من المقترحات لكي تنظر فيها الدول الأعضاء، استجابة لقراري الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ و ٢٧٩/٧٢.

٩ - وقد أحرز، بكل المقاييس، تقدم كبير في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أكثر المواضع أهمية: أي على الصعيد القطري. وتسير عملية إعادة تشكيل المنظومة على مسار إيجابي وراسخ، مع التعاون الوثيق بين مكتب التنسيق الإنمائي المنشأ حديثا والفريق الانتقالي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بكاملها.

١٠ - وكان بدء الانتقال في ١ كانون الثاني/يناير إلى نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه بداية للتحول نحو جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ونحن نعمل مع الحكومات وسائر الشركاء لتحديد الاحتياجات والوقوف على الأولويات من خلال عملية تخطيط مشترك أقوى بكثير وخاضعة لمزيد من المساءلة، ومواءمة قدرات المنظومة مع توقعات البلدان فيما يتعلق بتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ويجري تعزيز التعاون بين كيانات المنظومة، بينما تتحقق مكاسب في الكفاءة، بوسائل منها استخدام المكاتب المشتركة وتحسين عمليات تسيير الأعمال.

١١ - وترتب على الفصل بين مهام المنسق المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثران مباشران. فقد أتاح ذلك للمنسقين المقيمين التركيز التام على المهمة الحاسمة المتمثلة في تنسيق دعم الأمم المتحدة لخطة عام ٢٠٣٠، بينما كفل أيضا قدرة البرنامج الإنمائي على تركيز اهتمامه بالكامل على إعادة

تأكيد دوره باعتباره البرنامج العالمي الرائد في القضـــاء على الفقر ورائدا فكريا له إمكانات فريدة لدعم العمل المتعلق بجميع أبعاد التنمية المستدامة.

١٢ - وفي الوقت نفســه، نعمل أيضــا على تعزيز قدرات وأدوات نظام المنســقين المقيمين ومجموعة المهارات المتوافرة لديه التي تلزم لتحقيق نقلة نوعية إلى التنمية المســتدامة. وتنطبق تلك النقلة على ضــرورة دعم التحولات الاقتصادية وعمليات التنمية المحددة السياق والقائمة على الحقوق والوعي بالمخاطر، لعدم ترك أي أحد بالفعل خلف الركب. وهي تتطلب أيضا زيادة القدرة على التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الســاحلية والدول الجزرية الصــغيرة النامية، والحفاظ على المكاسب الإنمائية التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل، التي تقع في بعض الأحيان ضحية لما تحققه من نجاح، حتى وهي تتعامل مع أوجه الضعف المستمرة.

١٣ - ومن الأهمية بمكان أننا الآن على استعداد لاتخاذ إجراءات لتحسين خدمات التنمية التي تقدمها المكاتب المتعددة الأقطار، التي تدعم نحو ٤١ بلدا وإقليما. ويقتضــي ذلك تحديد أولويات الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لطالما تعرضت احتياجاتها للتجاهل في إطار الجهود التي تبذل للنهوض بالتنمية المستدامة. وبعد إجراء استعراض مستفيض، أدرجت في هذا التقرير سلسلة من الخطوات التي أعتقد أنها ستسهم كثيرا في تعزيز المكاتب المتعددة الأقطار لكيلا يُترك أحد وراء الركب في جهودنا الرامية إلى النهوض بخطة عام ٢٠٣٠.

١٤ - بيد أن من الواضــح بجلاء أن النجاح على الصــعيد القطري يتشــابك مع التحولات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١٥ - ولا بد من تنظيم إمكانات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي ونشرها بطريقة مختلفة لتحقيق أثر أكبر. فالبلدان تحتاج من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة إلى دعم متكامل وعالي الجودة في مجال السياسة العامة، وإلى تنســيق أفضــل للإمكانات المعيارية والتشــغيلية، وتحليلات أقوى يمتد نطاقها عبر الحدود وبيانات موثوقة ومصنفة. ويوفر الصعيد الإقليمي، في ظل التغيير العميق والدائم، أفضل الخيارات لتلبية هذه الاحتياجات بكفاءة وفعالية.

١٦ - وقد اتخذنا خطوات لتحقيق التعاون الأمثل بين الأفرقة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. غير أنه لا يزال من الواضح، لدى القيام بذلك، أنه يلزم إجراء تغييرات أعمق. وفي هذا الصدد، أقدم في هذا التقرير، بعد إجراء استعراض مستفيض للإمكانات الإقليمية، مجموعة من الاقتراحات من شأنها أن تساعدنا على بناء هيكل إقليمي للأمم المتحدة يكون أنسب لتلبية مقتضيات خطة عام ٢٠٣٠.

١٧ - ويجري أيضا إدخال مجموعة من التحسينات على الصعيد العالمي، ولكن يجب هنا أيضا أن نذهب إلى أبعد من ذلك.

١٨ - واتفاق التمويل يفتح الباب أمام تحقيق الإمكانات الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولا يمكن في الوقت الحالي التنبؤ بالتمويل وحوافزه ومرونته من أجل مواجهة التحديات العالمية المترابطة المجسدة في أهداف التنمية المستدامة. ونحن ندرك أن التمويل يتوقف على الالتزامات والمساءلة والعزم على العمل معا، والتكلم بصــوت واحد باعتبارنا منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن شــأن تحســين تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن يزيد من قدرتها ومرونتها لدعم

الدول الأعضاء في تعبئة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمشيا مع الالتزامات المتفق عليها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

١٩ - وتضطلع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعاد تشكيلها بتوجيه عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات والعمليات للتمكين من اتباع نهج شامل للمنظومة. وقد بلغ الآن إعداد الوثيقة الاستراتيجية التي تغطي نطاق المنظومة والتي طلبتها الدول الأعضاء مرحلة متقدمة. وتضع اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي التنمية في صميم النقاش المتعلق بأنشطة المساعدة الإنسانية والسلام. وتتولى نائبة الأمين العام رئاسة اللجنة التوجيهية المشتركة، لضمان ربطها مباشرة بأنشطة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويضطلع مدير البرنامج الإنمائي ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بدور نائبي الرئيسة.

٢٠ - ونحن الآن، من خلال عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومكتب الأمم المتحدة للشراكات والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بصدد تعزيز الجهود الرامية إلى الاستفادة من إمكانات وحماس مجموعة واسعة من الشركاء تحرص على العمل معنا من أجل عالم أفضل. وقد جرى في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المعقود بمناسبة الذكرى الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تذكير العالم بالمساهمات الفريدة التي يقدمها التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره تكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية. كما يتقدم إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي عنصر أساسي من عناصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولكن، كما هو الحال في مجالات أخرى، لا يزال من اللازم بذل مزيد من الجهد لتلبية توقعات الدول الأعضاء.

٢١ - ونحن بصدد اتخاذ خطوات لتعزيز مساءلتنا أمام الدول الأعضاء وسائر الشركاء عن الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة بشأن أهداف التنمية المستدامة. وقد أخذت ثقافة الشفافية والإدارة القائمة على النتائج والتقييم في النضج بشكل مطرد على نطاق المنظومة، بسبل منها الرصد القائم على الأدلة والإبلاغ عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجري الارتقاء بدور الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره محفلا للمساءلة عن الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، وتعمل هيئات الإدارة بمزيد من الاتساق مع توجيهات المجلس والجمعية العامة.

المضي قدما معا

٢٢ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، سيجتمع قادة العالم للمرة الأولى لتقييم التقدم المحرز في الجهود المشتركة التي نبذلها للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتبين الأدلة المستجدة وجوب التعجيل بتكثيف استجابتنا وقبول النقلة النوعية التي تقع في صميم خطة عام ٢٠٣٠.

٢٣ - وتجري منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التغييرات اللازمة لضمان الاضطلاع بدورها الكامل. وأود أن أعرب عن امتناني لثقة الدول الأعضاء ودعمها خلال مسيرتنا لإعادة التنظيم.

٢٤ - وإذا كنا اليوم نسير على المسار الصحيح تماما، بعد مرور أقل من ستة أشهر منذ بدء تشغيل نظام المنسقين المقيمين الجديد، فإن الفضل في ذلك يرجع إلى القادة والزملاء من جميع أنحاء المنظومة

لمشاركتهم وإسهامهم في مختلف مسارات العمل المتعلقة بالإصلاح. فقد ساهم الزملاء في الأمم المتحدة من جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والأمانة العامة بنشاط، على جميع المستويات وضمن حدود زمنية ضيقة، في تقديم مساهمات ملموسة في جميع المنجزات المحققة حتى الآن. كما أدت المساهمات المقدمة من المنظومة في إطار تقاسم التكاليف دورا حاسما في جهودنا الرامية إلى إقامة نظام تنسيق جديد وضمان سلاسة الانتقال إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها.

٢٥ - وإنني أدرك تماما أن هذه العملية المكثفة والبعيدة المدى تتطلب من الزملاء على جميع المستويات استثمار إضافي من حيث الوقت والجهد، كما تتطلب منهم تحولات سلوكية تخرج بهم عن دائرة ما دأبوا عليه. ويدل ذلك أيضا بطرق عديدة على ارتفاع مستوى الطموح الذي حددته الجمعية العامة. وإنني على ثقة من أننا جميعا سنتجاوز هذا المستوى في جهودنا لتلبية توقعات الدول الأعضاء والناس الذين نخدمهم.

٢٦ - فليس الإصلاح تغيير الهياكل فحسب، وإنما هو تغيير العقليات وأساليب العمل أيضا. ونحن نعمل على تحقيق النجاح، واضعين في اعتبارنا أن كل عنصر من عناصر الإصلاح يرتبط بغيره ويعتمد عليه. وفي الوقت نفسه، ينطوي الإصلاح على تحديات ومخاطر نتبادل المساءلة عنها ويجب أن نرصدها عن كثب ونتحكم فيها على وجه السرعة. ويجب علينا أن نعمل بشكل جماعي لكي نقفز قفزة نحو الوفاء بوعد تهيئة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق الغرض المنشود، ويجب أن نفعل ذلك ونحن ندرك أن العملية ستنطوي على عوائق يجب أن نتخطاها.

٢٧ - وأدرك تمام الإدراك الضغط الذي يقع على الحكومات في مواجهة التحديات العالمية والضغوط المالية في سياق تزايد الشكوك إزاء تعددية الأطراف. وأعلم أن ما يهم في نهاية المطاف ليس الإصلاح ولكن تحسين النتائج التي تساعد هذه الإصلاحات في تحقيقها.

٢٨ - وإنني واثق من أنه، بحلول موعد انعقاد الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في عام ٢٠٢٠، سيتجلى تحسن تلك النتائج أكثر فأكثر. وأطلب إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل المسيرة وتساعدنا على المضي قدما وتدفع بنا نحو هذا المقصد النهائي.

ثانيا - تحقيق النتائج لصالح البلدان وشعوبها

٢٩ - سيُحكم على مساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في نهاية المطاف بقدر تأثيرها على الصعيد القطري. وخلال السنة الماضية، أحرزنا تقدما كبيرا في وضع الأسس الجديدة والتنسيق والمساءلة على جميع المستويات. ومضينا قدما في إيجاد أوجه الكفاءة وحددنا إجراءات معينة لتعزيز المكاتب المتعددة الأقطار. ويتضمن هذا الفصل تفاصيل عن كل مسألة من تلك المسائل.

ألف - تنشيط نظام المنسقين المقيمين

٣٠ - يحتل نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، الذي يقوده منسقون مقيمون ذوو صلاحيات معززة، موقع الصدارة في عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ففي وسع المنسق المقيم الآن، من خلال تعزيز سلطته وحياده وتفرغه للقيادة وتعزيز قدرات الفريق الذي يدعمه، أن يقود بالفعل

مساهمات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تنفيذ البلدان لخطة عام ٢٠٣٠. ولهذا السبب، اعتبرت الانتقال بنجاح إلى نظام جديد للمنسقين المقيمين في الموعد المحدد أولوية عليا.

٣١ - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدة إدارات ومكاتب تابعة للأمانة العامة، منها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ومكتب الشؤون القانونية والفريق الانتقالي للأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مضينا قدما بجميع الإجراءات التي رسمت خطوطها العريضة في خطة البدء في تنفيذ نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، التي عُرضت على الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٣٢ - وحسب ما سيرد بمزيد من التفصيل في التقرير التكميلي عن أنشطة مكتب التنسيق الإنمائي الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية، تم بنجاح الاضطلاع بجميع الخطوات المتوخاة حتى هذه المرحلة في خطة تنفيذ نظام المنسقين المقيمين. وأتاح ذلك إجراء عملية الانتقال على الصعيد التشغيلي بسلاسة في ١ كانون الثاني/يناير، وسيتواصل طوال عام ٢٠١٩ اتخاذ مزيد من التدابير ومن إجراءات التعزيز التدريجي لنظام المنسقين المقيمين.

٣٣ - ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت ما يلي:

- موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في عام ٢٠١٨ على إنشاء الوظائف ذات الصلة الخاصة بنظام المنسقين المقيمين الجديد في الهيكل الوظيفي للأمانة العامة، إلى جانب توصية باستعراض الوضع بعد سنة، حسب الاقتضاء.
- توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يواصل البرنامج الإنمائي بموجبها تقديم بعض الخدمات التشغيلية لنظام المنسقين المقيمين خلال هذه الفترة الانتقالية على أساس دفع رسوم مقابل الخدمات.
- إرسال رسائل تعيين إلى جميع الحكومات التي تستضيف أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة لتأكيد تعيين (أو إعادة تعيين) المنسق المقيم في كل بلد والإطار القانوني المنطبق على عملهم.
- إنشاء مكتب جديد للتنسيق الإنمائي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، باعتباره مكتبا قائما بذاته داخل الأمانة العامة؛ وإطلاق حملة دينامية للتوظيف في المكتب الجديد، ستتواصل طوال النصف الأول من عام ٢٠١٩، مع التركيز على ضمان تكافؤ الجنسين والتوازن الجغرافي.
- البدء في تشغيل مكاتب المنسقين المقيمين الجديدة والمعززة، في ظل موافقة مكتب التنسيق الإنمائي على خطط الانتقال والملاك الوظيفي الخاصة بالبلد المعني في كل مكتب من مكاتب المنسقين المقيمين، بما يتماشى مع المهام الأساسية والوظائف التي وافقت عليها الدول الأعضاء. ويجري تنظيم ذلك على مراحل لضمان استمرارية تصريف الأعمال في عمليات نظام المنسقين المقيمين، مع التعزيز التدريجي لمكاتب المنسقين المقيمين لضمان قدرتها على دعم العمل على الصعيد القطري وتيسيره من خلال تعزيز التخطيط الاستراتيجي والعناصر الاقتصادية، ودعم السياسات، والرصد والتقييم، والشراكات الاستراتيجية.

- وضع خطة، بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي، لإدماج مراكز الأمم المتحدة للإعلام تدريجيا مع مكاتب المنسقين المقيمين، ضمانا لزيادة كفاءة والاتصالات والفعالية في نشر أصول الأمانة العامة في الميدان.

- إنشاء صندوق استئماني محدد الغرض لتلقي التمويل من جميع مصادر التمويل الثلاثة الخاصة بنظام المنسقين المقيمين الجديد، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة. وللمرة الأولى، أنشأت الأمانة العامة بوابة إلكترونية متاحة لعامة الناس تتضمن معلومات آنية عن جميع التعهدات والالتزامات والمساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني المحدد الغرض.

٣٤ - وتسنى أيضا الانتقال في الموعد المحدد بفضل الجهود الجماعية المبذولة للحصول على الموارد اللازمة لنظام المنسقين المقيمين الجديد، التي تقدر بمبلغ ٢٨١ مليون دولار في السنة، بما يشمل تكاليف جميع الوظائف وتكاليف التشغيل الأساسية لما يبلغ ١٣١ من مكاتب المنسقين المقيمين، إضافة إلى تعزيز مكتب التنسيق الإنمائي والمكتب الإقليمي الجديد التابع له.

٣٥ - ولما كانت الجمعية العامة قد وافقت على نموذج تمويل توفيقي مختلط، لم أدخر جهدا لضمان حشد التمويل الكافي، والاستفادة من ثلاثة مصادر للتمويل، هي: التبرعات الواردة من الدول الأعضاء، والمساهمات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة في إطار ترتيب اقتسام التكاليف، وفرض ضريبة بنسبة ١ في المائة على مساهمات الجهات المانحة المخصصة لمشاريع بعينها من مشاريع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٦ - ونُفذ على وجه السرعة ترتيب تقاسم التكاليف بين كيانات الأمم المتحدة. وأقرت اللجنة الخامسة طلب تخصيص اعتماد في الميزانية العادية قدره ٨٠٠ ٥٧١ ١٣ دولار، يمثل حصة الأمانة العامة من ترتيب تقاسم التكاليف بين كيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩. وحذت حذوها الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فالتزمت بصرف مساهماتها أو صرفتها بالفعل، بفضل الدعم الفعال من مجالس إدارتها.

٣٧ - وكانت استجابة الدول الأعضاء بشأن التبرعات مشجعة كذلك. فقد استجاب حتى الآن ما يقرب من ٤٠ دولة عضوا لدعوتي إلى تعبئة موارد التبرعات بسرعة، بتقديم نحو ١٢٠ مليون دولار في شكل تبرعات.

٣٨ - وأخيرا، بدأ تنفيذ إجراءات فرض الضريبة بنسبة ١ في المائة. وبعد مشاورات مفتوحة مكثفة مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عُممت مذكرة توجيهية مشتركة في آذار/مارس ٢٠١٩ لتقديم توضيحات بشأن منهجية تفعيل الضريبة. والآن تعكف الدول الأعضاء وسائر شركاء التمويل على تأكيد طرائقها المفضلة لجمع المبالغ المقابلة ونقلها للصندوق الاستئماني المحدد الغرض لنظام المنسقين المقيمين.

٣٩ - ويبلغ مجموع الموارد المتاحة حاليا لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه حوالي ١٩٥ مليون دولار. وهذا المبلغ أكبر من قاعدة الموارد المتاحة سابقا للتنسيق وقد مكن من الانتقال ضمن الأطر الزمنية ويتناسب مع طموحاتنا، بالنظر إلى أن الملاك الوظيفي للنظام الجديد يجري تنفيذه تدريجيا.

٤٠ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لجميع الدول الأعضاء التي أوجدت سبلا للمساهمة في الصندوق الاستئماني المحدد الغرض ضمن أطر زمنية ضيقة جدا، بطرق منها الالتزامات المتعددة السنوات في بعض الحالات وكذلك بتركيز صرف الموارد في بداية الفترة لتيسير الانتقال. غير أنه لا تزال هناك فجوة يتعين سدها لضمان تمويل النظام بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠١٩. ولذلك أدعو جميع الدول الأعضاء التي لم تسهم بعد في نظام المنسقين المقيمين إلى النظر في تقديم الدعم له في أقرب وقت ممكن. فنظام المنسقين المقيمين هو البنية الأساسية الحيوية لأنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان ضمان تولي المسؤولية عن هذه المهمة الحيوية على نطاق واسع في جميع المناطق لوضع التنمية في صميم جهود الأمم المتحدة من جديد. ويتوقع من الضريبة التي تبلغ نسبتها ١ في المائة، وبدأ الآن سريانها، أن تساعد جزئيا على ردم الفجوة المتبقية في التمويل؛ ولكننا سنواصل العمل على نحو وثيق أيضا مع الدول الأعضاء لضمان تمويل النظام تمويلا كاملا يتيح لنا الوفاء بوعود تنشيط نظام التنسيق.

٤١ - وفي نهاية المطاف، اختارت الدول الأعضاء النموذج المختلط لتمويل نظام المنسقين المقيمين الجديد. وعلينا جميعا أن نحرص على أن يعمل بفعالية ويكفل استدامة التمويل خلال السنوات المقبلة.

٤٢ - وسأواصل تتبع نتائج جهودنا الرامية إلى تعبئة الموارد، وسأبلغ عنها بشكل دوري عن طريق تقارير مكتب التنسيق الإنمائي عن المستجدات، كما سأقدم تقارير سنوية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٢، سأقدم أيضا في أثناء الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة استعراضا شاملا مشفوعا بتوصياتي بشأن أداء نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك ترتيبات تمويله.

تفعيل السلطات وخطوط المساءلة الجديدة للمنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية

٤٣ - ضمانا لتوضيح الأدوار وخطوط المساءلة الجديدة في إطار إعادة تنظيم المنظومة، تم تنقيح توصيف وظيفة المنسقين المقيمين لتتواءم مع ما حددته الجمعية العامة من مهام ومسؤوليات. وتتمثل المهمة الرئيسية للمنسق المقيم في تنسيق الأصول التابعة للأمم المتحدة في الميدان من أجل النهوض بالتنمية المستدامة وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، وينبغي أن يكون القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هدفاً محورياً في هذه المهمة. وعلى نحو ما ذكرتُ مراراً وتكراراً، يجب أن تكون التنمية المستدامة في صميم عمل المنسق المقيم.

٤٤ - ومنذ كانون الثاني/يناير، ترتبط وظيفة المنسقين المقيمين مباشرة بي من حيث التسلسل الإداري في إطار هيكل يديره مكتب التنسيق الإنمائي. ويرأس مكتبَ التنسيق الإنمائي الأمينُ العام المساعد للتنسيق الإنمائي المسؤولُ مباشرةً أمام نائبة الأمين العام/رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقد بدأ المكتب يعزز قدراته من أجل تحسين الإشراف على مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتحسين الدعم المقدم لها، إلى جانب الاضطلاع بمسؤولياته الإدارية الجديدة في إطار نظام المنسقين المقيمين. وستكتمل عمليات تعيين جميع الموظفين في المقر والمكاتب الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي في عام ٢٠١٩.

٤٥ - وتعتمد إقامة نظام منسقين مقيمين قوي وناجح على وجود خطوط مساءلة واضحة بين جميع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. وقد عملنا، بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على توخي الوضوح المتبادل في العلاقات الجديدة بين المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي هذا الصدد، وُضعت في آذار/مارس

٢٠١٩ الصيغة النهائية للجوانب المتصلة بالصعيد القطري في إطار الإدارة والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وإطارُ الإدارة والمساءلة وثيقةٌ داخلية هامة لتفعيل العلاقات الجديدة بين نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية داخل منظومة الأمم المتحدة على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. ويقوم الإطار على نظام المساءلة المزدوجة الذي حددته الجمعية العامة والذي يكفل أن يظل كل ممثل قطري في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مسؤولاً بالكامل أمام الكيان الذي ينتمي إليه فيما يتعلق بفرادى الولايات، وأن يقوم في الوقت نفسه بتقديم تقارير دورية إلى المنسق المقيم بشأن ما يقوم به من أنشطة فردية وبشأن مساهمته في الجهود التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويشمل إطار الإدارة والمساءلة أيضاً آلية غير رسمية لتسوية المنازعات. ومن المتوقع وضع الصيغة النهائية بشأن البعدين الإقليمي والعالمي لإطار الإدارة والمساءلة في وقت لاحق من عام ٢٠١٩، بعد نظر الدول الأعضاء في الاستعراض الإقليمي، وعندئذ سيتم النظر أيضاً في أي تعديلات ضرورية على الفصل المتعلق بالصعيد القطري.

٤٦ - وفي نهاية المطاف، سيلزمنا لإحراز النجاح في تنفيذ خطوط المساءلة الجديدة على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تستمر المنظومة والدول الأعضاء، على حد سواء، في ريادة هذه الجهود ورصدها الوثيق. ولا يزال أمامنا شوط طويل لتوطيد نظام المساءلة الجديد - وتوطيد ثقافة تعاون جديدة - على نحو كامل. وهذا الوضع آخذ في التغير بسرعة في إطار جهود الإصلاح الجارية، إلا أننا سنواصل الاعتماد على جميع الدول الأعضاء وهيئات الإدارة على نطاق المنظمة لكفالة أن تحقق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التحول الضروري من التنافس إلى التعاون. وسنواصل إطلاع الدول الأعضاء على العملية باستمرار.

باء - جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية

٤٧ - بالإضافة إلى تنفيذ نظام جديد للمساءلة والإبلاغ باستخدام إطار الإدارة والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واعتماد نُهج جديدة في تنسيق وتشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، سيتيسر نجاح نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه على الصعيد القطري بإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيوفر إطار العمل المعاد تصميمه، الذي أنا بصدد تغيير اسمه إلى ''إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة''، أساساً لتعديل محور تركيز أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتشكيلها والمساهمات التي تستطيع أن تقدمها فيما يتعلق بالأولويات المحددة على الصعيد الوطني في مجال أهداف التنمية المستدامة.

٤٨ - ويتعين علينا أيضاً كفالة إتاحة قدرات القيادة وغيرها من القدرات والكفاءات ذات الصلة داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل دعم احتياجات الدول وتكميل القدرات الوطنية وبنائها. ونحن نسترشد، في نهاية المطاف، فيما نبذله من جهود باعتراف خطة عام ٢٠٣٠ بأن كل بلد يواجه تحديات معينة في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة. وبغية المضي قدماً، سنعمل على صياغة استجابة قائمة على الطلب ومخصصة لسياق كل بلد. وسيتطلب ذلك استجابات متكاملة للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الأكثر ضعفاً، ولاسيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع. ونعمل أيضاً على تطوير نهجنا للاستجابة للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

تحديد ملامح إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة

٤٩ - اتخذت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خطوات حاسمة لتنفيذ ما قررته الجمعية العامة في القرار ٢٧٩/٧٢ بشأن رفع مستوى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ليصبح الوسيلة الأهم لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد، دعماً لتنفيذ خطة ٢٠٣٠.

٥٠ - ومن خلال قيادة فريق معني بتصميم هذا الإطار، يشترك في رئاسته صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تعمل المنظومة على ترجمة الولايات الصادرة عن الجمعية العامة إلى مبادئ توجيهية داخلية تكفل اتباع نهج متسق في جهود جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لوضع أطر تعاون جديدة من أجل التنمية المستدامة بقيادة الحكومة المضيفة. وتجعل المبادئ التوجيهية من إطار التعاون تجسيداً قائماً على الطلب لتصور القيمة الجماعية للأمم المتحدة في بلد معين، يدعمه تقييم قطري مشترك موحد وخطط للتنمية الوطنية، ويمكن من خلاله تحديد فرادى الجهات الفاعلة وتدابير المساءلة عن النتائج.

٥١ - وتنص المبادئ التوجيهية الجديدة على ما يلي:

(أ) اعتماد فترات تصميم أقصر، إذ يجري الانتقال من المتوسط العالمي الحالي وهو ١٤,٥ شهراً إلى فترة تتراوح بين ٦ و ٩ أشهر، من أجل تحسين المواءمة مع دورات التخطيط الوطنية؛

(ب) وضع معالم أكثر دقةً للأدوار المنوطة بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والخبرات اللازم أن توفرها، من أجل تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الحكومات من خلال إطار التعاون؛

(ج) إقامة صلة أقوى بين إطار التعاون ووثائق البرامج القطرية الخاصة بالكيانات؛

(د) الاعتراف الصريح بالعناصر الإقليمية والعابرة للحدود في التحليل القطري، مثل الإيبولا والتهرب من الضرائب أو إدارة الأنهار المشتركة، مما يهيئ الفرصة لتسخير خبرات وقدرات كيانات الأمم المتحدة الإقليمية من أجل دعم تصميم إطار التعاون وتنفيذه؛

(هـ) زيادة التركيز على العوامل الاقتصادية المحفزة للتنمية القطرية، ومن بينها سياسات الاقتصاد الكلي التي تعزز الوفاء بهدف عدم ترك أي أحد خلف الركب؛

(و) تحديد مجالات معينة ذات أولوية، بما في ذلك دعم تصميم برامج الحماية الاجتماعية المستدامة مالياً، وتشجيع نمو فرص العمل وتعزيز الابتكارات التكنولوجية والسياسات التي تعزز النمو الأخضر الشامل.

٥٢ - وسيتيح إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة إقامةَ حوار متين بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومة المضيفة، بتيسير من المنسق المقيم، بشأن مدى تلبية تشكيلة الأفرقة القطرية للاحتياجات الوطنية أو ما إذا كانت بحاجة إلى تعديل. ويمكن في بعض الحالات التماس نهج بديل للوجود المادي، بما في ذلك دمج المكاتب أو تعزيز الخبرات المتاحة بالاعتماد على الوكالات غير المقيمة أو تعزيز القدرات الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والهدف النهائي هو ضمان تنفيذ إطار التعاون بدعم من المجموعة الكاملة للقدرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بصرف النظر عن موقعها، وتزويد الأفرقة القطرية بما يكفي من القدرات للوفاء بالتزاماتها بموجب إطار التعاون.

وسيكون وضع نموذج أكثر تعاوناً للأفرقة القطرية، تحدَّد عضويته بموجب إطار التعاون، قوةً دافعة لإحداث تحول من التركيز المفرط على النتائج الفردية إلى التركيز على القيمة المضافة الجماعية للمنظومة.

٥٣ - ومن الواضح أن نجاح تنفيذ إطار التعاون سيعتمد اعتماداً شديداً على وضع زمام وقيادة الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة في أيدي وطنية. فعلى سبيل المثال، سيعتمد تحسين قدرة استجابة أفرقة الأمم المتحدة القطرية للأولويات الوطنية اعتماداً شديداً على توافر توجيهات واضحة من الحكومة المضيفة بشأن أولوياتها وما تعاني منه من ثغرات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعلى الالتزام القوي من الجهات الوطنية الأخرى صاحبة المصلحة في إعداد أطر التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، ستعتمد قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تعبئة ما يلزم من موارد لتنفيذ أطر التعاون المتفق عليها على الدعم النشيط لنظرائها الحكوميين من أجل زيادة الوعي بأهمية دور الأمم المتحدة في دعم أولويات الدول الإنمائية.

الشكل الأول

عملية تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية كجزء من صياغة أطر التعاون

٥٤ - ووفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، تتخذ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضاً خطوات لتعزيز الاتساق بين وثائق البرامج القطرية الخاصة بكل كيان وإطار التعاون. وعلى نحو ما ذكرتُ في تقريري السابق، بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (A/72/684–E/2018/7)، يجب أن تنبع البرامج الفردية مباشرةً من إطار التعاون، وليس العكس. ولا يمكن أن يصبح إطار التعاون أهم وثيقة للتخطيط في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلا إذا استفاد من الإسهامات الجماعية التي تقدمها المنظومة

لدعم بلد معين. ويتحقق ذلك من خلال الترتيب المناسب لوثائق البرامج القطرية حسب الأولويات ومن خلال تعزيز صلاحيات المنسق المقيم.

٥٥ - ومن المتوقع أن تسفر المبادئ التوجيهية الجديدة عن تغيير حقيقي في الطريقة التي تخطط بها كيانات الأمم المتحدة أنشطتها وتحدد برامجها في بلد معين. وينبغي أن تعمل الكيانات بطريقة منسقة وتشاورية منذ البداية، وأن تشارك مشاركةً كاملة في وضع التقييم القطري المشترك وإطار التعاون، وتوائم أنشطتها مع إطار التعاون وتدرج برنامجها في هذا الإطار إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الصدد، يتجلى بوضوح دور المنسق المقيم في قيادة العمل والمشاورات مع الحكومة المضيفة بشأن تحديد الدعم الشامل الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ووجودها في البلد، مما يضمن المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة. وفي نهاية المطاف، ستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواءمة استراتيجيتها الجماعية القطرية مع الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة.

٥٦ - ويظل الهدف الرئيسي هو أن يستجيب إطار التعاون بشكل كامل للأولويات الوطنية. وسيكون لمشاركة الحكومة بأكملها واتباع نُهج شاملة أهمية بالغة؛ كما سيكون من الأهمية بمكان أن توجد إشارات وقيادة واضحة من الحكومات المضيفة والدول الأعضاء في هيئات إدارة جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل كفالة وفاء أطر التعاون الجديدة بتوقعات الجمعية العامة.

تعزيز القدرة القيادية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدراتها وإمكاناتها الأخرى

٥٧ - تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠، دعت الدول الأعضاء مراراً كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز قدرتها القيادية ومجموعة قدراتها ومواردها وكفاءاتها. ويعني ذلك الاستفادة من المزايا النسبية والحد من الثغرات وأوجه التداخل والازدواجية، وهي أهداف رئيسية في الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة. وحتى الآن، تم تكثيف الجهود المبذولة فيما يتعلق بثلاث ركائز رئيسية، هي: تنسيق وتوحيد أدوات التعلم؛ والاستثمار في القيادة؛ وتعزيز القدرات، لا سيما في المجالات التي توجد فيها ثغرات.

٥٨ - وفيما يتعلق بتوحيد الأدوات، أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ هيئة الأمم المتحدة الاستشارية للتعلم فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. وتعمل الهيئة الاستشارية للتعلم بصفتها مركزَ ثقل للقيادة الفكرية على نطاق المنظومة وهيئة خبرة متعددة التخصصات بشأن التعلم وتكوين المعرفة في سياق أهداف التنمية المستدامة انطلاقاً من التحديات الإنمائية الرئيسية على الصعيدين العالمي والوطني. وتضم الهيئة، التي يضطلع مكتبُ التنسيق الإنمائي بأعمال أمانتها، ١٥ من مؤسسات التعلم والتدريب في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، على مستوى كبار المسؤولين. وكان أحد النواتج المبكرة التي حققتها الهيئة إصدارُها دليلاً تمهيدياً يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ويتيح التصديق على المعارف المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠، ومن المتوقع أن يبدأ تعميم هذا الدليل في الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

٥٩ - ووُضعت استراتيجية جديدة للقيادة فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين من أجل تعزيز القدرات القيادية التحويلية والتعاونية. وتركز الاستراتيجية على المنسقين المقيمين والموظفين العاملين في مكاتب المنسقين المقيمين والمديرين القطريين وكبار القادة في الأمم المتحدة. ويجري أيضاً تطوير مفهوم ''مختبرات القيادة'' بشأن أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، جرى بصورة تجريبية تشغيل مختبرين للقيادة في كمبوديا وأوغندا من أجل اختبار وتقييم تدخلات جديدة تهدف إلى تعزيز قدرات نظام المنسقين المقيمين سعياً إلى تحسين مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستهل

مكتب التنسيق الإنمائي أيضاً حوارات للقيادة مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن التفكير في النُظم والقيادة التعاونية وتطبيق مفهوم الاستشراف في إطار التعاون الجديد.

٦٠ - وفيما يتعلق بتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل أعم، يجري بذل جهود محددة في المجالات البالغة الأهمية المبينة أدناه.

٦١ - *الدعم السياساتي المتكامل*. منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عمل فريق عمل معني بالدعم السياساتي المتكامل تابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على وضع أدوات وتوجيهات للمنظومة بشأن تقديم دعم سياساتي متكامل إلى الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ واستعراض القدرات الموجودة في المنظومة، ووضع خطة تحسين تساعد على الوصول إلى معايير التميز في مجالات رئيسية، مثل الاقتصادات الشاملة، والحماية الاجتماعية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وتحسين وتنسيق موارد المنظومة التقنية والتحليلية، بما في ذلك تحديد نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات[(١)]. ونعمل أيضاً على تعزيز القدرات بشأن مسائل عابرة للحدود وبالغة الأهمية، من قبيل الهجرة وتغير المناخ، ولنكفل مراعاة سياقات وطنية معينة، بما فيها المسائل المتعلقة بأزمات وأوجه ضعف محددة.

٦٢ - *عدم ترك أي أحد خلف الركب*. وضعت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة دليلاً عملياً جديداً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن عدم ترك أي أحد خلف الركب، من أجل دعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إدماج هذا المبدأ في عملها. ويستند الدليل إلى توجيهات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة، وسيجري اختباره ومواءمته مع إطار التعاون الجديد المعاد تصميمه قبل بدء التنفيذ الكامل. وثمة آلية أخرى لدعم المبدأ الأساسي المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب وهي نشر مستشاري شؤون حقوق الإنسان في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويوجد طلب واضح على هذا النوع من الخبرة، وقد تم في عام ٢٠١٨ نشر ٢٠ من مستشاري شؤون حقوق الإنسان في مكاتب المنسقين المقيمين بناء على طلب أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظرائها الحكوميين على الصعيد الوطني، مقارنة بستة مستشارين في عام ٢٠١٧.

٦٣ - واستكمالاً لتلك الجهود، أصدرتُ في الآونة الأخيرة تكليفاً بوضع استراتيجية جديدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن إدماج مسائل الإعاقة. وتضع الاستراتيجية الجديدة إطار مساءلة واضحاً يُستند إليه لتقييم أداء جميع كيانات الأمم المتحدة في سعينا بصورة جماعية نحو تعزيز قدراتنا وأدائنا في هذا المجال المهمل منذ فترة طويلة.

٦٤ - *المساواة بين الجنسين*. في عام ٢٠١٨، اعتمدت الأمم المتحدة نسخة مستكملة من إطار المساءلة في المسائل الجنسانية على نطاق المنظومة، وهو خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي ترسخ في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويدعم إطار المساءلة الجديد الأفرقةَ القطرية في التقييم الذاتي والإبلاغ على أساس مجموعة مكونة من ١٥ من مؤشرات الأداء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتجد هذه المؤشرات أساساً لها في العمليات المشتركة للأفرقة القطرية. وتم تدريب ثلاثة وعشرين من الأفرقة القطرية على استخدام ”سجل أداء“ جديد للمساواة بين الجنسين وأنشئ مركز مساعدة عالمي يوفر الدعم بناء على الطلب.

(١) https://undg.org/document/maps-mainstreaming-acceleration-and-policy-support-for-the-2030-agenda/.

كذلك أدرج الآن مؤشر للمساواة بين الجنسين في التقارير المتعلقة بالبيانات النتائج القطرية، باعتباره جزءا من نظام UN-INFO، وهو أداة إلكترونية للتخطيط والرصد والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، التي أطلِقت في عام ٢٠١٧، تهدف إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المستويات العليا بحلول عام ٢٠٢١، وفي جميع المستويات على نطاق المنظومة بحلول عام ٢٠٢٨. وسجلت الأمم المتحدة إنجازاً هاماً عندما حققت التكافؤ بين الجنسين في فريق الإدارة العليا (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨) وفي أوساط المنسقين المقيمين (أيار/مايو ٢٠١٨) للمرة الأولى في تاريخ المنظمة.

٦٥ - *البيانات والإحصاءات*. على الرغم من أن أعضاء الفريق القطري يملكون خبرة متخصصة في الإحصاءات، فإنهم غالباً ما يفتقرون إلى المجموعة الكاملة من الموارد اللازمة لمساعدة مكاتب الإحصاء والتخطيط الوطنية في رصد الأهداف والإبلاغ عنها. ويعمل فريق العمل المعني بالبيانات والإبلاغ على الصعيد القطري التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على تيسير تنسيق الدعم الذي يقدمه الفريق القطري إلى نظم الإحصاء الوطنية من أجل إضفاء الطابع المحلي على المؤشرات والغايات والأهداف ورصدها والإبلاغ عنها. وفي عام ٢٠١٨، وضع فريق العمل مجموعة أدوات لرصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها لتستخدمها الأفرقة القطرية[٢] التي تقدم التوجيه المباشر وتتيح الربط بالخبراء، إلى جانب أدوات تساعد على رصد وعرض التقدم المحرز على الصعيد القطري قياساً إلى الأهداف.

٦٦ - *تمويل أهداف التنمية المستدامة*. إدراكاً للحاجة إلى سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، أطلقتُ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ استراتيجية تمويل من أجل حشد وتعبئة الدعم للتمويل والاستثمار، على الصعيدين الدولي والمحلي، تيسيراً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن أجل الإسهام في هذه الغاية، ستكثف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودَها القطرية الرامية إلى توفير مزيد من الدعم والمساعدة التقنية للحكومات من أجل تهيئة بيئة مواتية يمكن أن تجذب التمويل والاستثمار. وفي هذا الصدد، يجري تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال استحداث وظيفة متخصص في الاقتصاد في كل مكتب من مكاتب المنسقين المقيمين، وعن طريق وضع مجموعة أدوات لدعم تصميم أُطر تمويل وطنية متكاملة، وإنشاء شبكة للاقتصاديين تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ينسقها كبير الاقتصاديين في الأمم المتحدة، وتعزيز نظم شراكات الأمم المتحدة، وهذا ما ستتم مناقشته في فرع لاحق من هذا التقرير (انظر الفصل الرابع، الفرع جيم).

جيم - تحسين تسيير الأعمال

٦٧ - إنني، بصفتي المسؤول الإداري الأول، مسؤول عن ضمان الاستخدام الكفء والفعال لاستثمارات الدول الأعضاء في أنشطة الأمم المتحدة. وبالمثل، فإنني أدرك تمام الإدراك ما تواجهه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تحديات في مجال التمويل، والأهم من ذلك، ما تواجهه من نقص في الموارد المتاحة لاستثمارها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب، تعهدت في تقريري الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/72/684–E/2018/7)، بمجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحقيق مكاسب في

(٢) https://unstats.un.org/sdgs/unct-toolkit/capacity-building-and-coordination/.

الكفاءة على الصعيد القطري يمكن نقلها إلى الأنشطة الإنمائية. وطلبت الجمعية العامة، في القرار ٢٧٩/٧٢، إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحقيق تلك المكاسب.

٦٨ - وأكد تحليلٌ أجرته مؤخرا شركة إدارة مستقلة أن تقديراتنا الأولية بشأن احتمال توفير مئات الملايين من الدولارات من خلال تنفيذ فكرة مكاتب الدعم الإداري المشتركة وأماكن العمل المشتركة على الصعيد القطري لا تزال صالحة[٣]. وبعد أقل من سنة واحدة من اعتماد القرار ٢٧٩/٧٢، بوسعي أن أؤكد أننا نحرز تقدماً مطرداً، من خلال الإجراءات المذكورة أدناه وعزيمة جميع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الكيانات التي تضطلع بدور ريادي في المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٤].

٦٩ - أولاً، لقد سرّعنا وتيرة جهودنا من أجل كفالة أن تعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نحو متزايد وفقاً لمبدأ الاعتراف المتبادل. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وقع ١٢ كياناً على بيان للاعتراف المتبادل[٥] يتيح لكل كيان أن يطبق سياسات وإجراءات وعقود كيان آخر دون مزيد من عمليات الرقابة أو التحقق أو الموافقة. ويركز البيان على مجالات الشؤون المالية والموارد البشرية والشراء واللوجستيات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وخدمات المرافق. وفي عام ٢٠١٩، سيركز فريق المشاريع التابع للمجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال على زيادة عدد الكيانات التي تنضم إلى الاعتراف المتبادل وتطبقه، وعلى كيفية تفعيل الاعتراف المتبادل من خلال تصميم مكاتب دعم إداري مشتركة على الصعيد القطري وشبكة للمراكز العالمية للخدمات المشتركة.

٧٠ - وثانياً، خلال عام ٢٠١٨، تضاعف عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي لديها استراتيجيات مشتركة لتسيير الأعمال. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل تقدماً كبيراً، تعمل حاليا المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال على وضع إرشادات منقحة يُتوقع أن تصدر في عام ٢٠١٩، وستدعم وضع استراتيجيات لتيسير أعمال الأفرقة القطرية المتبقية الـ ٦٨ بحلول عام ٢٠٢١.

٧١ - وثالثاً، نحن نعمل على تعزيز مكاتب الدعم الإداري المشتركة لجميع الأفرقة القطرية بحلول ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠١٩، ستضع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة نموذجاً لنقل مزيد من الخدمات غير المرتبطة بمواقع معينة إلى مراكز عالمية للخدمات المشتركة وتوحيد الخدمات المرتبطة بمواقع معينة في مكاتب مشتركة للدعم الإداري على الصعيد القطري، وستكون جميعها مزودة بهيكل حوكمة

(٣) ٣١٠ ملايين دولار سنوياً من الوفورات بحلول عام ٢٠٢٢، شريطة الأخذ بمعايير ومعينة وتوافر أماكن عمل محددة، وفقاً للمذكرة التوضيحية رقم ١٠ بشأن أوجه الكفاءة التي اطّلعت عليها الدول الأعضاء في عام ٢٠١٨.

(٤) تعمل المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويتشارك في قيادتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. وقد أنشئ فريق مشاريع تابع لهذه المجموعة يضم ثمانية من موظفي المشاريع المتفرغين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وموظف يتم تقاسم تكاليفه من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(٥) يشمل ذلك الأمين العام الذي وقع باسم الأمانة العامة والرؤساء التنفيذيين لكل من الاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

لتحقيق اتساق العملية وتوحيدها. ومن المقرر اختبار النهُج المقترحة في النصف الثاني من عام ٢٠١٩ وسيُستند إلى ذلك الاختبار في عمليات التنفيذ اللاحقة.

٧٢ - ورابعاً، تعمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على استعراض الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف زيادة نسبة هذه الأماكن إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١. وفي عام ٢٠١٩، ستضع المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال قاعدة بيانات للأماكن المشتركة وأداة لتتبعها. وستضع أيضاً استراتيجية ومبادئ توجيهية للتنفيذ فيما يتصل بالأماكن المشتركة لتصبح معياراً لتجديد عقود الإيجار والأماكن الجديدة. ويمكن أن تسفر هذه التغييرات في نهج الوجود المادي عن وفورات هائلة[٦]، شريطة تقديم ما يلزم من استثمارات أولية، بطرق منها الدعم العيني من الحكومات المضيفة، من أجل تعويض تكاليف الانتقال ووقف العمل بترتيبات الإيجار القائمة.

٧٣ - وخامساً، زادت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من مواءمة الخدمات المصرفية وخدمات الخزانة. ويوجد حالياً أكثر من ٣٠٠ علاقة مصرفية فردية في جميع البلدان والمناطق تحكمها اتفاقات رئيسية للخدمات المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، وضع ٣٠ بلداً اتفاقات محلية مشتركة للخدمات المصرفية[٧]. وعموماً، تكفل هذه الاتفاقات وجود هيكل موحّد للرسوم، وتسمح بالتحسن المنتظم في مستويات الخدمة، وتوفر الاتساق والبساطة في التوثيق القانوني، إلى جانب التفاوض مسبقا بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها والاتفاق عليها على نحو كامل.

٧٤ - وسادساً، واصلت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استكشاف الفرص المتاحة لإنشاء مراكز للخدمات المشتركة على الصعيدين العالمي والإقليمي وللشراء التعاوني. وتعمل المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال حالياً على إنشاء بوابة مشتريات محددة لمقدمي الخدمات والمشترين من أجل عرض ومقارنة الخدمات التي يمكن تقديمها من خلال شبكة من المراكز العالمية للخدمات المشتركة. واختارت خمس كيانات الاعتماد على المراكز العالمية للخدمات المشتركة في معاملاتها غير المرتبطة بموقع معين.

٧٥ - وفي عام ٢٠١٨، واصلت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تعزيز الاعتراف المتبادل ومواءمة ممارسات العمل تحت مظلة بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وهي بوابة المشتريات المشتركة التي تجمع بين موظفي المشتريات في الأمم المتحدة ومجتمع الموردين والمؤسسات غير الربحية. ووفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان هناك ٢٩ كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لديه قائمة للموردين على البوابة العالمية للمشتريات و ١٦ كياناً قد اضطلع بالتخطيط المركزي للموارد و/أو أخذ بنظام الشراء الإلكتروني أو يعتزم القيام بذلك. وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عندما أطلقت صيغة محسنة من بوابة المشتريات العالمية، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ارتفع عدد الموردين في هذه البوابة إلى أكثر من ١٧٦ ٠٠٠، وهي زيادة بنسبة ٤٧٤ في المائة.

٧٦ - وفي السنوات الأخيرة، أثبتت عملية الشراء التعاوني إمكاناتها في توليد المكاسب في الكفاءة: قدّم ١٢ كياناً من أصل ٢٩ كياناً تقارير إلى هيئات إدارتها بتحقيق وفورات من تلك المكاسب. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى مستوى المقر، قدم الأعضاء الـ ١٨ في مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة التي

(٦) وفقاً للمذكرة التوضيحية بشأن أوجه الكفاءة، يمكن لتقديرات الوفورات الممكن تحقيقها من الانتقال إلى أماكن عمل مشتركة أن تتجاوز ١٠٠ مليون دولار بحلول ٢٠٢١، شريطة تحقق شروط معينة.

(٧) استناداً إلى المعلومات الواردة حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

مقرها جنيف تقارير عن وفورات تصل إلى ٣٧,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٦ وإلى ٣٩,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧، نتيجة زيادة التنسيق وتحقيق وفورات الحجم[٨]. ويتعين تعميم مثل هذه التجارب وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات أخرى، ويتعين أن تتحول عند الاقتضاء إلى قاعدة.

٧٧ - وأخيراً، وبغية تعزيز هذه الإجراءات، تسعى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إحداث تغيير كبير في الثقافة من خلال قياس رضا العملاء عن جميع الخدمات. وتعمل المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال حالياً على وضع توجيهات لنظام مشترك لقياس رضا العملاء عن جميع خدمات تسيير الأعمال التي تتضمن استخدام أدوات إدارة الحالات الفردية، التي تشمل وضع مؤشرات أداء رئيسية أو تعقيبات بناءة من شركاء الأمم المتحدة الداخليين والخارجيين ومن عملاء كيانات الأمم المتحدة.

٧٨ - وليست الجهود المذكورة أعلاه إلا نقطة انطلاق. وإني لمدرك تمام الإدراك لضرورة أن نبذل مزيداً من الجهود لكفالة قدرتنا على تحري الدقة في قياس الوفورات التي تتحقق من هذه التغييرات.

٧٩ - ويشكل حجم الأعمال في المنظومة وتعقيدها وتعدد أوجهها تحديا حقيقيا. وتجدر الإشارة إلى أن التقييمات الحالية تحدد العديد من المكاسب بوصفها مكاسب خاصة بكل منظمة ويصعب قياسها نقداً وغير قابلة للتحويل، مع وجود مزيج من الوفورات غير المتكررة والمتكررة.

٨٠ - ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لتحديد حجم هذه المكاسب في استخدام كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمنهجيات موحدة للقياس والإبلاغ عن المكاسب المالية وغير المالية إلى جانب التحليل المفصل للمعاملات. ونحن الآن بصدد وضع نظام تتبع لرصد المكاسب في الكفاءة، وسنواصل تقديم تقارير عما نبذله من جهود في هذا الصدد على نحو متسق وشفاف.

٨١ - وسيتم تحديد المكاسب غير المالية والإبلاغ عنها بوضوح من حيث تأثيرها على معدلات الإنجازات الشاملة. وبحلول عام ٢٠٢١، سيقدم كل عضو من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقريراً إلى هيئة إدارته عما يتبعه من إجراءات معينة لتعزيز الكفاءة. وسيكمّل هذا العملُ التحديثات المنتظمة التي سيقدمها مكتب التنسيق الإنمائي عن الجهود المتعلقة بالكفاءة المبذولة على نطاق المنظومة، في إطار متابعة الحوار المتعلق بالتمويل الذي اختتم مؤخرا.

٨٢ - وما زلت ملتزماً في كافة هذه الجهود بالمحافظة على مصالح الموظفين، وخصوصاً منهم الموظفون الوطنيون الذين هم في طليعة جهودنا الرامية إلى دعم التطلعات الإنمائية للدول الأعضاء.

٨٣ - ويجب علينا أيضاً أن نكفل إسهام المكاسب المتعلقة بالكفاءة في تعزيز جودة الدعم المقدم بدلاً تقليصها، سعياً إلى تحقيق المقصد الأشمل المتمثل في تحسين وتعزيز تسيير الأعمال - وتحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحيث تكون في مستوى المهمة المنوطة بها في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

---

(٨) مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة التي مقرها جنيف تضم ٢٠ عضواً: التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمكتب الدولي للتربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية.

دال – استعراض المكاتب المتعددة الأقطار

٨٤ – يمثل مبدآ العالمية وعدم ترك أحد خلف الركب مبدأين أساسيين لخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وقد مكنت المكاتب المتعددة الأقطار أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية من الامتداد على الصعيد العالمي لعدة عقود.

٨٥ – بيد أن ممثلي هذه البلدان والأقاليم ظلوا لسنوات يعربون عن أسفهم إزاء عدم كفاية الدعم الذي تتلقاه بلدانهم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال المكاتب المتعددة الأقطار. ولمعالجة هذه الشواغل وتحسين مساهمة الأمم المتحدة في التقدم الذي تحرزه البلدان نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى استعراض لتشكيلة المكاتب المتعددة الأقطار وقدرتها واحتياجاتها من الموارد ودورها وخدماتها الإنمائية، بالتشاور الكامل مع البلدان المعنية. وقد أكدت تلك الولاية من جديد دعوة مماثلة وردت في القرار ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، إذ دعت الجمعية العامة في ذلك القرار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى النظر، حيثما كان ممكنا ومناسبا، في الحد من عدد البلدان التي يغطيها كل مكتب من المكاتب المتعددة الأقطار.

٨٦ – واستجابة لذلك، أجريت استعراضا شاملا للمكاتب الحالية المتعددة الأقطار. وقد استرشد الاستعراض بخطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الأطر الحكومية الدولية والإقليمية، وخاصة منها الأطر ذات الأهمية البالغة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٩]. وتمثل إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، على وجه الخصوص، أداة توجيهية رئيسية للاستعراض، لأنها تمثل أحدث اتفاق عالمي يستجيب للاحتياجات المحددة لـ ٣٨ من البلدان والأقاليم البالغ عددها ٤١ التي تغطيها المكاتب المتعددة الأقطار.

٨٧ – وكان الاستعراض عبارة عن تمرين واسع وشامل، يستند إلى التحليل المرتكز على الأدلة. وقد استشيرت جميع البلدان والأقاليم التي تغطيها المكاتب المتعددة الأقطار، إما شخصيا و/أو عن بعد من خلال التداول بالفيديو أو التداول عن بعد، وكذلك من خلال توجيه استقصاء إلى الحكومات. ونُظمت زيارات إلى ١٥ دولة ومنطقة في مناطق المحيط الهادئ والبحر الكاريبي والمحيط الهندي. وتبادل جميع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من العاملين في إطار الترتيبات الحالية البيانات والتجارب والأفكار ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق الاستعراض مقابلات مع عدد من شركاء التنمية على أرض الواقع، وتفاوت هؤلاء الشركاء ما بين الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص. واستفاد الاستعراض كذلك من دعم لجنة توجيهية رفيعة المستوى يشارك في رئاستها رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة والممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب فريق مرجعي من المنسقين المقيمين المختارين وممثلين عن وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

(٩) تشمل هذه الأطر خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

٨٨ - وقد سمح لنا هذا الاستعراض بأن ندرك تماما كلا من القواسم المشتركة بين جميع البلدان التي تستفيد من خدمات المكاتب المتعددة الأقطار، وكذلك خصوصيات كل واحد منها. وفي الوقت الذي أحرزت فيه البلدان والأقاليم المشمولة بالمكاتب المتعددة الأقطار تقدما كبيرا في التنمية على مدار العقود، فإن هذه المكاسب التي تحققت بصعوبة يهددها الخطر. فمعظم البلدان والأقاليم تواجه تحديات مستعصية فيما يخص التنمية المستدامة، إلى جانب ضعفها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستوطن. ويمثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية المتكررة، إلى جانب الثغرات في نظم وقدرات إدارة الكوارث، وتزايد معدلات الأمراض غير المعدية، والعنف الجنساني والعنف الذي تمارسه العصابات، أسبابا تؤدي إلى تراجع خطى التقدم، وتبقى شواغل ذات أولوية عليا في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المسائل التي لها أيضا أهمية بالغة المياه والصرف الصحي، وتدهور الأراضي والسواحل والبحار، وإدارة النفايات، والطاقة المستدامة، والهجرة، وكذلك محدودية شبكات النقل والاتصالات والبنية التحتية. ويؤدي البعد والعزلة، المقترنان بضعف الاتصال اللوجستي، إلى تفاقم التحديات بالنسبة لبعض تلك البلدان.

٨٩ - وفي حين أن العديد من هذه التحديات يمثل تحديات مشتركة، فإن البلدان والمناطق التي تغطيها المكاتب المتعددة الأقطار الحالية تتباين بشكل كبير فيما يخص مجموعة من القضايا مثل عدد السكان والتقدم الاقتصادي والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب القدرات الوطنية ودرجة البعد والاحتياجات والأولويات المحلية. ومن المهم ألّا توضع جميع البلدان والأقاليم في نفس الخانة، وأن يُكفل توافر وجود فعال حسب الطلب وخدمات للتنمية مصممة خصيصا وقنوات تسليم فعالة يمكنها التعامل مع خصائص كل بلد على حدة، بالإضافة إلى جدول الأعمال الإقليمي ودون الإقليمي المشترك بين تلك البلدان.

٩٠ - وثمة حاجة ماسة إلى سياسة ودعم فني خاصين بالدول الجزرية الصغيرة النامية يتسمان بالابتكار والجودة الرفيعة، وإلى تمويل إنمائي تساهلي ومناسب ويمكن التنبؤ به من أجل معالجة المسائل المذكورة أعلاه وغيرها من المسائل المتعلقة بالنمو الاقتصادي الشامل للجميع والمنصف وبالقدرة على تحمل الدين، من أجل الوصول إلى مجتمعات أقدر على امتصاص الصدمات. بيد أن الحصول على التمويل اللازم للتنمية هو بمثابة كفاح لا يتوقف. ويؤكد هذا الاستعراض اقتناعي بضرورة تجاوز التصنيفات القطرية القائمة على أساس متوسط دخل الفرد واستبدالها بتصنيفات تأخذ في الاعتبار الكامل تعدد أبعاد الفقر ومواطن الضعف التي تواجهها البلدان.

٩١ - وعلى الرغم من هذه التحديات، ومن الحاجة المتزايدة إلى دعم التنمية، توجد اختلافات ملحوظة فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة. ففي حين أن مراكز المكاتب المتعددة الأقطار، مثل تلك الموجودة في فيجي وبربادوس، لديها حضورا كبير من كيانات الأمم المتحدة وموظفيها، إلى جانب الشركاء الثنائيين وغيرهم من الشركاء المتعددي الأطراف، فإن العديد من البلدان التي تغطيها المكاتب المتعددة الأقطار لا تستضيف سوى حفنة من الكيانات والموظفين، وما زال البعض الآخر لا يستضيف أي كيانات أو موظفين.

٩٢ - وتعزز نتائج استعراض المكاتب المتعددة الأقطار دعوات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى بذل المزيد من الجهود ودعم جميع البلدان التي تغطيها المكاتب المتعددة الأقطار على نحو أفضل من أجل النهوض بخطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩٣ - وقد حددت أدناه عددا من النتائج الرئيسية المرتبطة بهذه الطلبات، بالإضافة إلى الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة كل نتيجة:

(أ) أولاً، من المهم جدا من أجل تلبية الاحتياجات الفريدة لكل بلد من البلدان التي يغطيها مكتب من المكاتب المتعددة الأقطار أن يوضع اتفاق واضح بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال خطط مناسبة وذات صلة خاصة بكل بلد؛

'١' **أطلب من المنسقين المقيمين إعداد خطط قطرية محددة تتماشى مع خطط التنمية الوطنية لكل بلد من البلدان التي يغطيها أحد المكاتب المتعددة الأقطار، باعتبارها مكملة للاستراتيجيات والأطر الإقليمية ذات الصلة، مثل استراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ والإطار المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية لمنطقة البحر الكاريبي. وحيثما توجد بالفعل خطط قطرية، سيعمل المنسق المقيم مع الحكومات وفريق الأمم المتحدة القطري، حسب الاقتضاء، لتعزيز اتفاق الأمم المتحدة لضمان وفائه باحتياجات البلد على نحو كاف؛**

'٢' **أتوقع أن تبدأ أفرقة الأمم المتحدة القطرية عملها على الفور مع توجيه تركيزها خصيصا إلى الصعيد القطري، من خلال عقد اجتماعات منتظمة حول القضايا الخاصة بكل بلد، والمستمدة من خطط التنمية الوطنية، التي تجمع كافة الكيانات ذات الصلة والموظفين المعنيين، بما في ذلك من خلال التداول بالفيديو والتداول عن بعد؛**

(ب) ثانياً، من المهم جدا كفالة وجود قدرات تنسيق قوية وفعالة لتلبية احتياجات جميع البلدان التي تغطيها المكاتب المتعددة الأقطار، ولا سيما تلك التي لا تستضيف مركز المكاتب المتعددة الأقطار؛

'١' **يصمَّم الوصف الوظيفي للمنسق المقيم للمكاتب المتعددة الأقطار خصيصا لإيضاح دور المنسقين المقيمين وما هو متوقع منهم في السياق المتعدد الأقطار، مع إيلاء اهتمام خاص لعملية استقدام المنسق المقيم وتوجيهه ضمانا لتحليه بملكة القيادة ومجموعات المهارات اللازمة للاستجابة لاحتياجات وأولويات جميع البلدان التي تدخل في دائرة اختصاص المكتب المتعدد الأقطار المعني؛**

'٢' **إلى جانب الموظفين الأساسيين الخمسة الذي يعينون، على سبيل الممارسة المعتادة، في مكاتب المنسقين المقيمين في إطار نظام المنسِّقين المقيمين الجديد، طلبتُ إلى مكتب التنسيق الإنمائي أن يقدم لي، بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٩، خطة واضحة محددة التكاليف لإتاحة المزيد من الموظفين الفنيين للبلدان التي تغطيها المكاتب المتعددة الأقطار، بناء على احتياجات التنمية المستدامة القطرية ومواطن الضعف الخاصة وعدد البلدان التي تغطيها تلك المكاتب وقدرتها على الاتصال الإلكتروني؛**

(ج) ثالثاً، لا يوجد اعتماد حالي يمكن من منح المكاتب المتعددة الأقطار موارد إضافية لتغطية التكاليف المتكررة لأنشطة التنسيق والسفر المرتبط بالعمل في بلدان متعددة؛

سأقوم، اعتمادا على صندوق التنسيق الخاص بنظام المنسقين المقيمين، بزيادة الموارد المخصصة لأنشطة تنسيق المكاتب المتعددة الأقطار عن طريق تخصيص مبلغ إضافي قدره ٢٥٠٠٠ دولار لكل بلد أو إقليم يغطيه منسق مقيم لمكتب من المكاتب المتعددة الأقطار، خارج البلد الذي يستضيف المكتب.

(د) رابعا، يختلف تكوين نظام الأمم المتحدة الإنمائي داخل المكاتب المتعددة الأقطار وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وفيما بينها اختلافا كبيرا، كما أن البلدان التي تغطيها المكاتب المتعددة الأقطار لديها موظفون لا يتمتعون في الغالب بسلطة صنع القرار أو سلطتهم في هذا الصدد محدودة، وهو الأمر الذي يعيق صلاحياتهم المتعلقة بالدعوة إلى الاجتماعات ومصداقيتهم وشرعيتهم أمام السلطات الوطنية؛

بناء على ذلك، طلبت إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تحدد، بحلول نهاية عام ٢٠١٩، إجراءات محددة لضمان التغطية والتعاون على نحو أكثر تماسكا وفعالية وكفاءة من أجل تحقيق النتائج بالنظر إلى السياقات التي توجد فيها المكاتب المتعددة الأقطار، بما في ذلك الزيادة المحتملة للوجود الفعلي داخل البلد، والتفويض المناسب لسلطة صنع القرار إلى موظفي الكيان القطري، والمشاركة عن بُعد على نحو أفضل باستخدام التكنولوجيا المتاحة؛

(هـ) خامساً، تمثل إعادة صياغة الموارد المتعلقة بالسياسيات والموارد التقنية الموجودة على الصعيدين الإقليمي والعالمي وإعادة تشكيلها وتعزيزها، العمودَ الفقري الأساسي والتكميلي للنهج المتعدد الأقطار الذي تتوزع فيه الأصول السياسية والتقنية والتشغيلية، ويتعين تعزيزها. وتوجد موارد السياسات والقدرات التقنية أيضا خارج الأمم المتحدة، لا سيما في المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، وغالبا ما تبقى غير مستغلة بكامل الكفاءة الممكنة دعما للجهود القطرية؛

'١' **لذلك، سأعمل في إطار تفعلينا لنتائج الاستعراض الإقليمي، ولا سيما ركيزة السياسات الخاصة بمنابر الأمم المتحدة التعاونية الإقليمية المقترحة، على ضمان تحديد موارد المعرفة والخبرات الحالية ذات الصلة بسياق الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديدا واضحا، وتعزيزها وتنظيمها بشكل عاجل لتكون متاحة بسهولة وبسرعة عند الطلب. وسيقوم المديرون الإقليميون لمكتب التنسيق الإنمائي بدور صلة الوصل، وسيعملون على تيسير وتعزيز الوصول إلى القدرات الأخرى والشبكات والائتلافات التي تركز على مسائل بعينها على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، بالتشاور الوثيق مع الحكومات والمنسقين المقيمين. وبالإضافة إلى ذلك، سيخضع المنسقون المقيمون في المراكز دون الإقليمية، مثل المراكز الموجودة في فيجي وبربادوس، للمساءلة بصورة محددة وستناط بهم ولاية واضحة ليكونوا شركاء أفضل ويساهموا في بناء أوجه تآزر أقوى مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحقيق النتائج على أرض الواقع؛**

'٢' **وقد طلبتُ أيضا إلى كبير الاقتصاديين، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية، أن يعمل بشكل مباشر مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليين لوضع حلول ملموسة للتحدي المتعلق بتمويل التنمية، مع التركيز بصفة**

خاصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسأسهر أيضا على كفالة تنظيم جولات تمويل مخصصة في إطار الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تكون مصممة خصيصا للقضايا ذات التأثير على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مسار ساموا؛

(و) سادسا، من الواضح أنه يلزم على الصعيد العالمي، تماشيا مع النتائج التي توصل إليها استعراض وحدة التفتيش المشتركة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/72/119)، القيام بمزيد من العمل لتعميم الدعم لهذه البلدان، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الدعم الذي تقدمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

وقد طلبت إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تقدم إليَّ قبل نهاية تموز/يوليه، في إطار عملية إصلاحها الجارية، تقريرا عن التدابير التي تتخذها لتعزيز قدرتها الفنية دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية. وطلبت أيضا إلى الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقدم أثناء الاستعراض الرفيع المستوى للتقدم المحرز في مسار ساموا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، خريطة طريق واضحة ومفصلة تتعلق بزيادة قدرات مكتبها ونطاق وصول خدماته من أجل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ز) سابعا، من الواضح أن الوجود المحدود لوكالات الأمم المتحدة والبعد الشديد للبلدان الواقعة في شمال المحيط الهادئ، والذي تفاقمه التحديات اللوجستية التي تكتنف الوصول إلى تلك البلدان، يعوق إلى حد كبير قدرة مركز المكاتب المتعددة الأقطار، الذي يوجد مقره في فيجي ويقدم الدعم إلى ١٠ بلدان؛

'١' **لذلك قررت أن أقوم، بالتشاور الوثيق مع حكومات منطقة ميكرونيزيا، بإنشاء مكتب متعدد الأقطار مخصص في شمال المحيط الهادئ لتلبية احتياجات وأولويات بلدان شمال المحيط الهادئ ودعم جهودها الرامية إلى المضي قُدما بخطة عام ٢٠٣٠ ومسار ساموا؛**

'٢' **سأعمل أيضا على إعادة تقييم المكاتب المشتركة في المحيط الهادئ لضمان أداء وظيفة التنسيق في كل بلد على نحو يتسم بالتمكين والحياد، وسأقدم تقريراً عن التقدم المحرز في هذا المجال أثناء الاستعراض الرفيع المستوى لمسار ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛**

(ح) ثامناً، أعربت بلدان منطقة البحر الكاريبي بوضوح شديد عن حاجتها إلى مزيد من الدعم الفني من أجل معالجة أكثر القضايا تأثيرا عليها، بدءا بتغير المناخ والكوارث الطبيعية إلى زيادة فرص الحصول على التمويل من أجل التنمية. إضافة إلى ذلك، هناك احتياجات لبعض البلدان تتطلب خبرة فريدة ولم تتم معالجتها بعد بالنسبة للعديد من الجزر. وفي ظل الهيكل التنظيمي الحالي للمكاتب المتعددة الأقطار في المنطقة، لا يغطي كل مكتب بشكل عام أكثر من خمسة بلدان. وليس هناك سوى استثناء وحيد لذلك، وهو المكتب المتعدد الأقطار في بربادوس، الذي يتوافق مع الترتيب دون الإقليمي

لبلدان شرق منطقة البحر الكاريبي. وبالتالي، ينبغي أن تشمل زيادة الدعم المقدم لمنطقة البحر الكاريبي قدرات إضافية من الموظفين لمكاتب المنسقين المقيمين، التي قد تقع خارج مركز المكاتب المتعددة الأقطار، في البلدان الأشد احتياجا أو بالقرب منها، بما في ذلك من خلال الاستفادة من المراكز اللوجستية دون الإقليمية. ويمكن أيضا إلحاق بعض البلدان والأقاليم بمكاتب أخرى من المكاتب المتعددة الأقطار بناء على ما يوجد من قواسم مشتركة فيما يتعلق باحتياجات التنمية والمواءمة دون الإقليمية، بالتشاور الكامل مع الحكومات المعنية. ويمكن أيضا نشر موارد إضافية من موارد الكيانات، وأتوقع أن تنظر مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعناية في الموارد البرنامجية المطلوبة في المنطقة؛

وفي سبيل تحديد النطاق الكامل للقدرات المتاحة في المكاتب المتعددة الأقطار، طلبت إلى مكتب التنسيق الإنمائي تقديم توصيات مفصلة بشأن نشر قدرات إضافية من الموظفين في مكاتب المنسقين المقيمين المتكاملة تماما في منطقة البحر الكاريبي، الموجودة في كل من المركز وبعض البلدان المشمولة، على أساس الاحتياجات والقدرات وإمكانات الاتصال الإلكتروني والتكاليف على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

٩٤ - وأخيراً، ومع تغطية ثلاثة بلدان كحد أقصى، وتماشي تكوين فريق الأمم المتحدة القطري ووجوده إلى حد كبير مع الاحتياجات الإنمائية، وفي ظل قدرات مكتب المنسق المقيم الإضافية التي سيتم نشرها في إطار نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، أعتقد أن الترتيبات الحالية الخاصة بالمكاتب المتعددة الأقطار الموجودة في السلفادور والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي مناسبة للوفاء بالغرض المنشود، ريثما يحدد مكتب التنسيق الإنمائي القدرات الإضافية المحتملة لمكاتب المنسقين المقيمين وتحدد كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الإجراءات المطلوبة.

٩٥ - ولكن هذا الاستعراض الذي طال انتظاره للمكاتب المتعددة الأقطار ليس فرصة لن تتكرر. فسأقدم سنويا، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ توصياتي، وسأسهر شخصيا على كفالة زيادة الاهتمام باحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وسأواصل تكييف استجابة الأمم المتحدة على أرض الواقع على أساس الاحتياجات المتغيرة.

ثالثا - جعل الاستجابة الإقليمية للأمم المتحدة على مستوى الغرض المنشود

٩٦ - يعتمد تحقيق نتائج معززة على يد جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية اعتمادا كبيرا على الدعم الذي يتلقاه النظام على المستوى الإقليمي، حيث تتوافر قدرات وخبرات كبيرة. وينطبق هذا بشكل خاص، على سبيل المثال لا الحصر، على المكاتب المتعددة الأقطار: فإذا تم نشر أصول الأمم المتحدة الإقليمية بشكل أفضل، فسيكون بإمكانها تعزيز النتائج القطرية في جميع أنشطة الأمم المتحدة على أرض الواقع.

٩٧ - ووفقا لأحدث البيانات المتاحة، تضم الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية حوالي ٩٠٠ ٧ موظف دائم و ٨٠٠ ٢ استشاري، بميزانية سنوية تبلغ حوالي ١,٦ بليون دولار على نطاق ٢٤ كيانا. ويجري تخصيص معظم هذه الموارد من خلال الوكالات والصناديق والبرامج، بمبلغ إجمالي يصل إلى ١,٢ مليار دولار سنويا، مع وجود ٦٧١ ٥ موظفا وحوالي ٥٠٠ ١ متعاقد. وتمتلك اللجان الإقليمية، ذات الشكل المعياري الأكبر وقاعدة الموارد الأصغر نسبيا، ميزانية إجمالية تبلغ ٣٠٨ ملايين دولار سنويا،

مع وجود ٢ ٢٧٨ موظفا دائما وأكثر من ١ ٠٠٠ متعاقد. ومن المهم ملاحظة أن بعض موارد الأمم المتحدة الإقليمية هذه هي في الواقع وحدات منتدبة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تؤدي مهاما خاصة بالمقر، من قبيل المهام المتعلقة بالشراء أو الموارد البشرية أو غير ذلك من الخدمات التي لا تكون نواتجها مرئية على الصعيد القطري.

الشكل الثاني

المكاتب الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والموظفون الدائمون والمتعاقدون في جميع المناطق

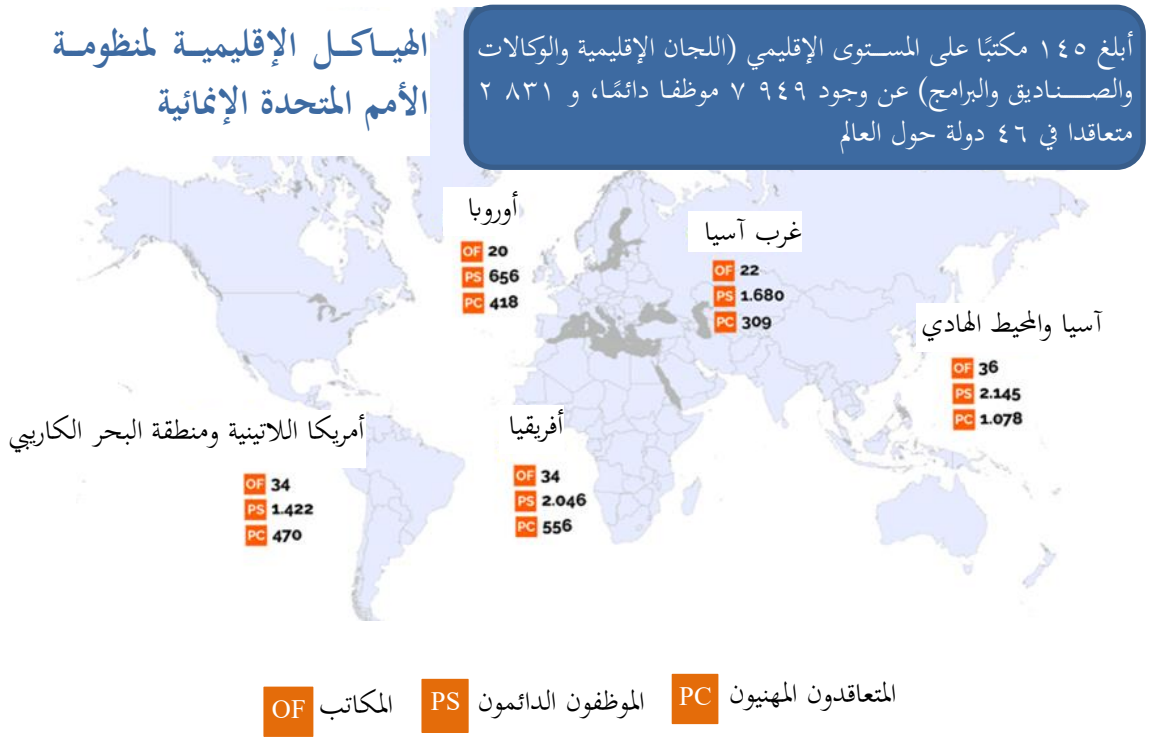

٩٨ - يتعين الاستفادة من الأصول الإقليمية للأمم المتحدة بفعالية وكفاءة على المستوى القطري، بحيث يتم ترسيخ البرامج القطرية في السياقات الإقليمية، ومراعاة الأبعاد ذات الصلة عبر الحدود والاستفادة من الخبرات الكبيرة الموجودة في المراكز الإقليمية. وسيتطلب ذلك، كما أوضحت في تقريري المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (A/72/684-E/2018/7)، تحديد الطريقة التي تعمل بها المنظومة والتي تنظم بها على الصعيد الإقليمي. ويجب تحويل كل من الهياكل والآليات الإقليمية من أجل إتاحة المنابر اللازمة لمواجهة التحديات المتعددة الأقطار والعابرة للحدود والتحديات دون الإقليمية والإقليمية، وتقديم المشورة المتكاملة في مجال السياسات والدعم المعياري والقدرات التقنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان.

٩٩ - ومن خلال قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩، أيدت الدول الأعضاء تحديد الهيكل الإقليمي من خلال نهج يتكون من مرحلتين، هما: تحسين الهياكل القائمة؛ وإجراء استعراض لتوفير خيارات، على أساس كل منطقة على حدة، لإعادة التشكيل وإعادة الهيكلة على المدى الطويل.

ألف – تحقيق الاستفادة المثلى من الوظائف والتعاون على المستوى الإقليمي

١٠٠ – بدأت المرحلة الأولى من عملية تحقيق الاستفادة المثلى من الآليات والهياكل الإقليمية الحالية في النصف الثاني من عام ٢٠١٨. وتم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات الرئيسية لتحسين التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة على المستوى الإقليمي، وتفاعلها مع النظام الأوسع على المستويين العالمي والقطري على حد سواء. ونتيجة لذلك، استبدل بيان عام ٢٠١٦ المتعلق بالتعاون بين اللجان الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بسلسلة من الترتيبات المحدثة والأكثر متانة من أجل زيادة التعاون بين اللجان الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمنسقين المقيمين، بما في ذلك في سياق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

١٠١ – بلغت مرحلة تحقيق الاستفادة المثلى ذروتها فيما يتعلق بتسعة منجزات مستهدفة محددة، على النحو التالي:

(أ) وضعت جميع أفرقة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة طرائق لضمان إجراء تحليل أكثر شمولا وتكاملا للقضايا الإقليمية والعابرة للحدود كجزء من أطر التعاون، من خلال تعزيز التعاون مع اللجان الإقليمية. وقد بدأ البعض بالفعل في دعم تصميم أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحليل قطري مشترك جديد؛

(ب) تنظم بشكل منهجي للمنسقين المقيمين زيارات للتعرف على اللجان الإقليمية والمكاتب الإقليمية الرئيسية في غضون ستة أشهر من تعيينهم؛

(ج) وجهت الدعوة إلى اللجان الإقليمية في جميع المناطق للانضمام إلى آليات استعراض الأقران الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تضمن توفير الدعم التقني ومراقبة الجودة لوثائق التخطيط المشتركة الرئيسية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

(د) يُدعى المنسقون المقيمون الآن بانتظام إلى الاضطلاع بدور نشط في المؤتمرات والمنابر الإقليمية؛

(هـ) وُضع، بالاشتراك مع مكتب التنسيق الإنمائي، بروتوكول للمشاركة القطرية من جانب اللجان الإقليمية وغيرها من وكالات الأمانة العامة أو الوكالات غير المقيمة لضمان إطلاع المنسقين المقيمين على جميع الأنشطة الإنمائية القطرية؛

(و) تُعقد الآن اجتماعات لآليات التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بشكل مشترك أو متعاقب في جميع المناطق؛

(ز) تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على زيادة مشاركتها في آليات التنسيق الإقليمية بهدف زيادة قدرات السياسة العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى أقصى حد، وتعزيز الدعامة العمودي المؤلفة من الصعد العالمي والإقليمي والقطري؛

(ح) يعمل أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على زيادة مشاركتهم في المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة تحت رعاية اللجان الإقليمية؛

(ط) تجرى حاليا عملية مسح للمنشورات والمنتجات المعرفية في جميع المناطق من أجل تحديد المنتجات المعرفية المناسبة للنشر المشترك وتعزيز التعاون بشأن منتجات المعرفة الإقليمية.

١٠٢ - وكنتيجة مباشرة لتلك التدابير، شهدنا دلائل مبكرة على فوائد تعزيز التعاون بين اللجان الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد كان ذلك جليا، على سبيل المثال، في المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة التي عقدت في عام ٢٠١٩، التي شهدت مستوى غير مسبوق حتى الآن من المشاركة والمساهمات من جانب منظومة الأمم المتحدة الأعم. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت زيادة التعاون بين المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية واللجان الإقليمية، بما في ذلك من خلال المعتكفات المشتركة والاجتماعات المخصصة مع المنسقين المقيمين التي عقدها الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية في أوائل عام ٢٠١٩، في تعزيز الوعي بما هو متاح في المناطق من أصول يمكن أن يستفيد منها المنسقون المقيمون دعما لتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وقد ساعدت تلك التدابير أيضا في تقليل تكاليف المعاملات الخاصة بالعمليات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، ساعدت الاجتماعات المتتالية أو المشتركة لآليات التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تقليل التكاليف اللوجستية والتكاليف المتعلقة بالوقت المرتبطة بتنظيم هذه الأحداث والمشاركة فيها. علاوة على ذلك، فإن المشاركة الفعالة من جانب المنسقين المقيمين وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنابر الإقليمية للجان الإقليمية، بما في ذلك المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، تسهم في زيادة اتساق السياسات.

١٠٣ - ومع ذلك، فمن الواضح أن التركيز على تحسين الهياكل الحالية وحدها لن يحقق النقلة المفضية إلى التحول المطلوبة على المستوى الإقليمي من أجل الوفاء بالمطالب الكثيرة المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠. ويوفر الاستعراض الإقليمي الذي أجري خلال الأشهر الأخيرة الأدوات الإضافية اللازمة لإعادة تنظيم الأصول الإقليمية بشكل أعمق من خلال التحليلات والأفكار المتعمقة.

باء - إعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة دعما لخطة عام ٢٠٣٠

١٠٤ - يستجيب الاستعراض الإقليمي للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى توفير الخيارات، على أساس كل منطقة على حدة، من أجل إعادة تشكيل وإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل (القرار ٢٧٩/٧٢، الفقرة ١٩ (ب)). وأجري الاستعراض تحت القيادة العامة لنائبة الأمين العام، التي تصرفت بالنيابة عني لكفالة إجراء مشاورات مكثفة وتحليل قائم على الأدلة. ومن أجل كفالة إجراء مناقشات جادة بشأن سبل المضي قدما وتولي زمام الأمور بقوة على نطاق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أنشأت فريقا للاستعراض الداخلي يشمل جميع اللجان الإقليمية والكيانات المختلفة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يعقد اجتماعاته مستشاري الخاص بشأن الإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، زارت نائبة الأمين العام شخصيا جميع المراكز الإقليمية في أوائل عام ٢٠١٩ للمشاركة في المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة وإجراء مشاورات مع المديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين والموظفين في كل منطقة من المناطق.

١٠٥ - ومن أجل استكمال الأعمال التحليلية القائمة وعملية تحديد المهام والقدرات الإقليمية التي أجريت في عام ٢٠١٧، انخرطنا في شراكة مبتكرة مع فريق من الخبراء من مختلف المناطق المتخصصين في مجال التنمية المستدامة وعلى دراية بالسياقات الإقليمية المختلفة، في إطار التنسيق العام الذي يضطلع به

Cepei وهو مركز فكر مقره في كولومبيا ويتمتع بسجل قوي في مجال خطة عام ٢٠٣٠. وعقب القيام بزيارات إلى جميع المناطق وإجراء مقابلات مع حوالي ٤٠٠ جهة معنية، قدّم Cepei تحليلا دقيقا وتوصيات ساعدت على توجيه العمل الذي يضطلع به فريق الاستعراض الداخلي.

١٠٦ - وكانت نتيجة الاستعراض العامة واضحة ومتسقة مع التحليل السابق للهياكل الإقليمية للأمم المتحدة: هناك أصول وخبرات قيّمة للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وهي ذات أهمية بالغة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، ولكنها ليست مستخدمة حاليا على النحو الأمثل. وذكر عدد من الشركاء أن القيمة المضافة للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي تتوقف إلى حد كبير على قدرتها على الدعوة لعقد الاجتماعات والدعم المتكامل المتعدد الأبعاد الذي تقدمه للبلدان في مجال السياسات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. إلا أن الأثر العام للعمل الإقليمي للأمم المتحدة يعطله، مع مراعاة التفاوتات بين مختلف المناطق، عدم وجود بيان واضح للقيمة المقدمة على نطاق المنظومة في كل منطقة؛ وعدم كفاية التركيز على النتائج على نطاق المنظومة، وعدم كفاية الاتصالات في هذا الشأن؛ ووجود آليات تنسيق دون المستوى المطلوب؛ وعدم وضوح تقسيم العمل على نطاق الكيانات وبين المستويات العالمي والإقليمي والقطري؛ وعدم كفاية التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة ومع الجهات المعنية الخارجية.

١٠٧ - وأكدت المشاورات التي أجريت في إطار الاستعراض التوقعات الكبيرة للحكومات والشركاء الخارجيين فيما يتعلق بتحقيق أثر أكبر لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. ويمكن أن تساعد الأصول البشرية والمنتجات المعرفية المتاحة في الاستجابة لتزايد الطلبات الوطنية على الدعم العالي الجودة بشأن مسائل السياسات المعقدة التي تتطلب تعاونا متعدد الأطراف على الصعيد الإقليمي وبشأن التحديات العابرة للحدود، وسيكون ذلك الدعم عاملا حاسما لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب على الطريق نحو عام ٢٠٣٠. وتتواجد على الصعيد الإقليمي أيضا كمية كبيرة من البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ ولكن شبكة بيانات الأمم المتحدة ليست قوية بما فيه الكفاية، وتفتقر إلى البيانات الآنية ذات التوقيت المناسب، وتتألف من مراكز بيانات متعددة تتعايش مع بعضها في ظل تنسيق محدود.

١٠٨ - وأظهرت المشاورات أيضا وجود شعور مشترك بين جميع البلدان ومختلف الجهات المعنية بأن المستوى الإقليمي لم يحظ باهتمام كاف في العقود الأخيرة، لا من حيث الاستفادة من إمكاناته ولا من حيث الجهود السابقة الرامية إلى تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة. ووصف البعض المستوى الإقليمي بأنه ”المستوى المنسي“. وأنا مصمم على تغيير هذا الواقع وكفالة تقديم استجابة إقليمية أكثر تماسكا وتأثيرا وشفافية وكفاءة.

١٠٩ - وبناء على عمل وتوصيات فريق الاستعراض الداخلي، حددتُ مجالات التحول الرئيسية الخمسة التالية لتوجيه عملية إعادة تشكيل وإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل. وهذه الأعمال يعزز أحدها الآخر، وأنا على استعداد، بعد موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اتجاه العمل العام، للعمل مع الكيانات الإقليمية المعنية من أجل وضع خطط تنفيذ خاصة بكل منطقة.

١١٠ - فأولا، أعتزم إنشاء آلية موحدة للتنسيق في كل منطقة - منبر تعاون إقليمي للأمم المتحدة - من أجل تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة على نطاق مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة على الصعيد الإقليمي. وسوف تستوعب هذه المنابر مختلف آليات التنسيق القائمة حاليا لدى الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد آليات التنسيق الإقليمية التي تعقدها اللجان الإقليمية والأفرقة

الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تجمع الوكالات والصناديق والبرامج على الصعيد الإقليمي وتقدم الدعم المساند إلى العمليات القطرية للكيانات.

١١١ - ومن أجل كفالة اتساق القيادة على جميع المستويات، سأعهد إلى نائبة الأمين العام بمسؤولية رئاسة الاجتماعات الرفيعة المستوى لمنابر التعاون الإقليمية في جميع المناطق، على النحو الذي توخاه بدايةً المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره التاريخي الصادر في عام ١٩٩٨ بخصوص التنسيق الإقليمي(١٠). وسيقوم مكتب التنسيق الإنمائي بدور الأمانة لمنابر التعاون من أجل كفالة الاتساق في وضع جدول الأعمال على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وتناول الأولويات الإقليمية المحددة وفقا لمطالب بلدان المنطقة والنتائج التي توصل إليها كل من المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة والعمليات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى. ولتحقيق الاستفادة المثلى من هذه التفاعلات، أقترح عقد اجتماعات متعاقبة بين منابر التعاون الإقليمية والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة.

١١٢ - وسنعمل في جميع المناطق على تنظيم عمل منابر التعاون الإقليمية على أساس ركيزتين، هما: ركيزة السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، التي تركز على تعزيز نظام السياسات على نطاق المنظومة وتعزيز الدعم المتعدد الأبعاد المقدم للبلدان؛ وتكوين شبكة بيانات إقليمية متسقة؛ وركيزة تنفيذية سيواصل المديرون الإقليميون من خلالها أداء المهام المتصلة بالدعم المساند والرقابة على أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرامج القطرية الخاصة بكل وكالة. وستركز منابر التعاون الإقليمية بقوة على الشراكات مع الجهات الإقليمية الفاعلة الأخرى من خلال إقامة ”تحالفات قائمة على مسائل محددة“ تتسم بالمرونة ومحددة زمنيا مع الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية، من أجل الاستجابة لمسائل محددة دون إقليمية أو عابرة للحدود.

١١٣ - ثانيا، أعتزم إنشاء مراكز قوية لإدارة المعارف في كل منطقة، من خلال تجميع الخبرات المتاحة في مجال السياسات، في كل قطاع على حدة أو على نطاق القطاعات، من خلال نحو ٠٠٠ ٨ من الأصول البشرية الموجودة لدينا اليوم. وسيتولى قيادة هذا الجهد اللجان الإقليمية ومكتب التنسيق الإنمائي، بالتشاور الوثيق مع الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيتيح ذلك للبلدان - وأفرقة الأمم المتحدة القطرية - تحديد الخبرات بسهولة في كل منطقة في إطار نظام موحد، مما يجعل الوصول إلى تلك الخبرات أكثر سهولة لتلبية الاحتياجات الوطنية المستجدة فيما يتصل بخطة عام ٢٠٣٠. وفي إطار تلك الجهود، سنضع أيضا قوائم خبرات تكفل لنا النشر السريع للقدرات الاحتياطية المتعلقة بمسائل السياسات الرئيسية من أجل الاستجابة لطلبات وطنية محددة، ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، الزيارات المتعددة الأبعاد لدعم عملية وضع أطر التعاون أو خطط التنمية الوطنية، أو لمعالجة مسائل السياسات العالية التخصص - بما في ذلك في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة - أو المساعدة مثلا على سد الثغرات في الخبرات التي يحتاجها فريق الأمم المتحدة القطري في سياقات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١١٤ - ثالثا، سننفذ سلسلة من المبادرات الرامية إلى تعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج على الصعيد الإقليمي. وسيتطلب ذلك تعزيز المنتديات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية من أجل

(١٠) رحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٦/١٩٩٨ (المرفق الثالث، الفقرة ١٣)، بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اقتراحه المتعلق بعقد اجتماعات سنوية، برئاسة نائبة الأمين العام في كل منطقة جغرافية، بين الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة المشاركة في الأنشطة الإقليمية والمشتركة بين البلدان.

مواصلة إشراك الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في المسائل الخاصة بالمناطق التي قد تتطلب عملا جماعيا، مثل التجارة والسياسات المالية والتكنولوجيا والهجرة وتغير المناخ. وسنقدم أيضا تقريرا سنويا عن النتائج التي حققتها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة على الصعيد الإقليمي دعما لخطة عام ٢٠٣٠، وذلك بتنسيق من اللجان الإقليمية، وبدعم من مكتب التنسيق الإنمائي لكفالة إدراج المجموعة الكاملة من الإسهامات التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسنعمل معا كذلك على توضيح بيان القيمة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة في كل منطقة، مع تقديم معلومات شفافة عن تخصيص التمويل والنتائج والأثر المحقق.

١١٥ - رابعا، أقترح إطلاق عملية لإدارة التغيير على أساس كل منطقة على حدة، تسعى إلى توطيد القدرات القائمة فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات، فضلا عن الوظائف التحليلية الأخرى ذات الصلة التي قد تكون مزدوجة في الوقت الحالي. وسيتعين أن تكون هذه العملية مميزة لكل منطقة، وسيتم وضع تفاصيلها وبلورتها بالتشاور الكامل مع كل لجنة من اللجان الإقليمية ومع الفريق الإقليمي المعني التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وستقدَّم أي تغييرات ذات صلة تُدخل على الهياكل أو الميزانيات القائمة إلى اللجان التشريعية التابعة للأمم المتحدة لتقرها الدول الأعضاء قبل التنفيذ.

١١٦ - خامسا، أطلب إلى نائبة الأمين العام أن تعمل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحديد الخدمات الإدارية التي يمكن تقديمها بمزيد من الكفاءة إلى المكاتب الإقليمية من خلال مكاتب دعم إداري مشتركة (مثل الموارد البشرية والمشتريات)، على غرار الجهود التي نبذلها على المستوى القطري. وسنسعى أيضا، حيثما كان ذلك ممكنا، إلى الاشتراك في المواقع من خلال أماكن عمل مشتركة.

١١٧ - وستكون هذه الجهود موجهة نحو كفالة تقديم دعم أكثر فعالية إلى المناطق، وزيادة التركيز على تنفيذ الولاية من جانب كيانات الأمم المتحدة المعنية، مع تخفيض عبء العمل المكرس للمهام الإدارية. وسيتم نقل أي وفورات ناشئة عن تنفيذ فكرة مكاتب الدعم الإداري المشتركة أو تجميع أصول السياسات المبينة أعلاه إلى مجالات أخرى ذات أولوية من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة نفسها.

١١٨ - وأنا أدرك أن هذه حزمة تحويلية طموحة، في وقت نشارك فيه بشكل جماعي في عملية الإصلاح الأكثر شمولا في تاريخ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع ذلك، فأنا على يقين بأن الأثر النهائي للإصلاحات لن يبلغ أقصاه دون العملية الجريئة الرامية لإعادة تنظيم أصولنا الإقليمية. فخطة عام ٢٠٣٠ لا تتطلب أقل من ذلك. وأنا واثق من أننا معا - وبالتشاور مع كل منطقة - يمكننا المضي قدما بهذا الأمر.

رابعا - نهج استراتيجي ومتسق للأمم المتحدة على الصعيد العالمي

١١٩ - سبق أن أشرت إلى أن جهود الإصلاح السابقة الرامية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد تعرقلت نتيجة لأن التغييرات على أرض الواقع كانت أعمق وأسرع من الهياكل والحوافز وأدوات السياسات في المقر. وفي هذه المرة، عملنا على تعزيز الإصلاح على جميع المستويات على نحو متزامن من أجل إتاحة الفرصة للجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية - ونظرائها على الصعيد الوطني - للاستفادة من توافر بيئة تمكينية على نطاق المنظومة خلال سعيها لتسريع التغيير صوب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيؤدي ذلك إلى تحسين الترابط في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مختلف المستويات. وهو

يعزز في الوقت نفسه التوجيه والدعم المقدمين في المجالات الإدارية والاستراتيجية والتشغيلية والسياساتية التي يمكن أن يوفرها المستوى العالمي بشكل فريد.

١٢٠ - وأقدم في هذا الفصل معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في خمسة مجالات برزت بوضوح في تقريري الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/72/684–E/2018/7)، وهي: تعزيز الاستجابة المتجانسة على نطاق المنظومة لخطة عام ٢٠٣٠؛ وتعزيز آلية التنسيق لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ وكفالة أوجه التآزر التشغيلي على نطاق العمل الإنساني والعمل المتصل بالتنمية والسلام؛ وتعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة في مجال الشراكات؛ والنهوض بعملية إعادة تنظيم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية البالغة. وقد اتخذنا في كل مجال من هذه المجالات خطوات قوية في الاتجاه الصحيح، ولكنني أدرك جيدا أنه ما زال أمامنا شوط لا بد أن نقطعه.

ألف - دعم الاستجابة على نطاق المنظومة لخطة عام ٢٠٣٠

١٢١ - تتمثل الخطوة الأولى نحو التحول على الصعيد العالمي في كفالة وجود فهم مشترك، من خلال الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، لما تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بصفة جماعية.

١٢٢ - ويُنتظر من الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، المنصوص عليها في القرار ٢٤٣/٧١، والتي استرشدت كذلك بالقرار ٢٧٩/٧٢، أن تحدد إجراءات ملموسة وتعيد تنظيم الأصول المتاحة لتحسين دعمنا الجماعي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ومعالجة الثغرات وأوجه التداخل التي تتبقى بعد انتقال النظام من حقبة الأهداف الإنمائية للألفية إلى عهد أهداف التنمية المستدامة.

١٢٣ - وقد كان وضع الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة أحد أصعب جوانب عملية الإصلاح - وذلك يعكس الصعوبة المتأصلة في أن يتم، بصورة جماعية، وضع اقتراح شامل ينمي أوجه التكامل ويعزز أوجه التآزر ويستفيد من مواطن القوة في نظام معقد ومتنوع ويستجيب لمتطلبات العديد من الولايات والهيئات الإدارية ومقتضيات التمويل المختلفة. ومن هذا المنطلق، كانت العملية مفيدة لأنها أوجدت فرصا لإجراء مناقشات مستفيضة - وتقييم صريح - داخل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للخطوات اللازمة للتعجيل بانتقالها إلى عصر خطة عام ٢٠٣٠.

١٢٤ - وبعد بذل جهود مكثفة والنظر بصورة مفصلة في الخيارات المختلفة، أعتقد أننا على وشك التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، نستجيب بها لولاية الجمعية العامة. واتضح من المشاورات التي أجريت أن التوقعات المتعلقة بالوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة تختلف على نطاق الأعضاء، وأعربت بعض الدول الأعضاء عن رأي مفاده أن الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة ينبغي أن تسترشد بالمداولات المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن استعراض المكاتب المتعددة الأقطار وإعادة التنظيم الإقليمية لضمان إيلاء الاعتبار الواجب لكافة المعلومات.

١٢٥ - ومن هذا المنطلق، يقدَّم إلى جانب هذا التقرير مخطط مشروح للوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، وتشجَّع الدول الأعضاء على تبادل التعليقات ووجهات النظر بخصوصه.

١٢٦ - والهدف من الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة في شكلها الحالي هو أن تحدد بوضوح المزايا النسبية الجماعية والهوية الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وهي تلزم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمواءمة الولايات الإنمائية المعنية دعما لخطة عام

٢٠٣٠، وتوجه الجهود الفردية والجماعية من أجل تحسين نوعية الاستجابة لتكون أكثر اعتمادا على الطلب وأكثر انفتاحا وتركيزا على أهداف التنمية المستدامة؛ وأكثر تكاملا على نطاق أهداف التنمية المستدامة وعلى الصعيد العالمي والإقليمي والقطري؛ وأكثر ترابطا وتماسكا وانضباطا؛ وأكثر قدرة على إحداث التغيير.

١٢٧ - وقد أعد المخطط المشروح للوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة بحيث يركز على الجوانب التشغيلية أيضا. فهو يعرض العديد من التغييرات الداخلية التي يتطلبها كل كيان وتتطلبها المنظومة من أجل كفالة تحقيق ما لدى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من إمكانات، لا سيما في مجالات المهارات والقدرات، والشراكات، وتوليد البيانات والمعارف، والتشكيلات الإقليمية والقطرية الجديدة. وهو يشدد كذلك على الالتزام الجماعي من جانب المنظومة بالابتكار والعمل معا على نحو أوثق للإسراع بتحقيق النتائج والوصول إلى أكبر قدر من الكفاءة. وأخيرا، يلخص المخطط المشروح الآليات المستخدمة لمساءلة المنظومة فيما يتصل بهذه الاستراتيجية، سواء على الصعيد الخارجي عن طريق اتفاق التمويل أو داخليا من خلال إطار الإدارة والمساءلة.

١٢٨ - وبذلك، فإن المخطط المشروح لمشروع الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة لا يطرح عناصر جديدة للإصلاح. وبدلا من ذلك، فهو يوضح الروابط بين مختلف مسارات الإصلاح لإظهار الكيفية التي تم بها تصميم كل منها لمعالجة ثغرات محددة أو إدارة أوجه للتداخل وكيف تتواءم تلك الروابط مع بعضها البعض من أجل تعزيز الاستجابة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمتطلبات خطة عام ٢٠٣٠.

١٢٩ - وأود أن أعرب عن امتناني لمشاركة الدول الأعضاء حتى الآن وأطلب استمرار دعمها من أجل وضع الصيغة النهائية لهذا الجزء البالغ الأهمية من هيكل الإصلاح خلال الأشهر المقبلة.

تنشيط دور مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١٣٠ - تؤدي مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة دورا بالغ الأهمية في كفالة التوجيه الاستراتيجي والرقابة غير المتحيزة والمساءلة فيما يتعلق بإسهامات المنظومة على المستوى القطري في مجال التنمية المستدامة. وتكتسي قيادة المنظومة قدرا أكبر من الأهمية الحاسمة في وقت يشهد تحولات رئيسية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفي ظل وجود خطة للتنمية المستدامة تتطلب جهودا أكبر من الجميع.

١٣١ - وفي تقريري الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/72/684–E/2018/7)، قدمت تفاصيل عن التغييرات التي أدخلتها على مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بهدف تعزيز قدرتها على تقديم الدعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والرقابة عليها. وخلال الفترة المنقضية منذ ذلك التقرير، حققت ترتيبات العمل الجديدة التي تركز على القيادة الجماعية والتعاون الموجه نحو إيجاد الحلول نتائج هامة. وتولى رؤساء جميع الكيانات أيضا دورهم الكامل بوصفهم أعضاء في المجموعة، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل المساءلة الجماعية للنظام عن تحقيق النتائج.

١٣٢ - وقد توحدت قيادة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال عملها تحت رئاسة نائبة الأمين العام لتعمل كيد واحدة، وتتجاوز الولايات الفردية للكيانات، وتكفل تحقيق النتائج المشتركة. ويسرت هذه القيادة تحقيق تقدم غير مسبوق فيما يتعلق ببعض عناصر الإصلاح البالغة الأهمية - بما في ذلك إطار

الإدارة والمساءلة، وإعادة مواءمة أدوات التخطيط، والتقدم المحرز بشأن الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، وسداد مساهمات تقاسم التكاليف المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين في الوقت المناسب – مما يبين ما يمكننا تحقيقه معا عندما نرى في التنسيق والتعاون فرصة لا تهديدا.

١٣٣ – وأود أن أعرب عن امتناني لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عمله والتزامه بوصفه نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واضطلاعه بمسؤوليات هامة في كفالة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجموعة والإشراف على العمل اليومي للأفرقة المعنية بالنتائج الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الكثير من الأعمال الهامة التي سُلط عليها الضوء في هذا التقرير تعززت من خلال الأفرقة الأربعة المعنية بالنتائج الاستراتيجية في مجالات: (أ) تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) التمويل الاستراتيجي؛ (ج) الابتكار في قطاع الأعمال؛ (د) الشراكات الاستراتيجية.

١٣٤ – وأعرب عن تقديري العميق لعمل جميع قادة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وموظفيهم. وفي إطار مسيرة التقدم، سأفكر في كيفية مواصلة تعزيز آلية التنسيق الأساسية هذه، وكفالة أن ينسجم عمل المجموعة انسجاما تاما مع الحقائق على المستوى القطري، وأن تتم معايرة ترتيبات العمل على النحو الأفضل لكي تستجيب بسرعة وكفاءة للاحتياجات الراهنة. وسيتعين أيضا استعراض هياكل وعمليات المجموعة لكي تعكس نتائج الاستعراض الإقليمي. وسأكفل أيضا وجود علاقة تعاضدية بين المجموعة والآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات، ولا سيما الأعمال المتعلقة بالسياسات التي يقوم بها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

باء – تعزيز أوجه الترابط بين التنمية المستدامة والعمل الإنساني وبناء السلام: اتخاذ إجراءات أكثر تكاملا وملاءمة للسياق

١٣٥ – يمثل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الاستراتيجية الأكثر فعالية للتخفيف من حدة المخاطر، ومنع الأزمات، وبناء قدرة المجتمعات المحلية والمؤسسات على مواجهة الطوارئ. وعلى النقيض من ذلك، لن تتحقق خطة عام ٢٠٣٠ دون وجود استجابات فعالة ومتكاملة في البلدان الخارجة من نزاعات أو التي تواجه حالات طوارئ إنسانية وأزمات أخرى. ومثلما ذكر مرارا، يجب ألا تؤدي زيادة التركيز على علاقة الترابط بين العمل الإنساني والإنمائي، بما في ذلك صلاتها بالسلام، عند الاقتضاء، إلى تحويل الأموال أو تحويل التركيز من التنمية إلى أهداف أخرى. وإذا ما حدث ذلك، فسنفشل حتما في تحقيق هدفنا الأساسي، المتمثل في جعل العالم أكثر أمناً وازدهاراً. فالأمر في نهاية المطاف هو وضع أسس التنمية المستدامة وحماية مكاسبها، والحيلولة دون فقدان مكتسبات السلام كلما نشبت أزمة أو حدثت صدمة.

١٣٦ – والأرقام واضحة: فبعد عقود من تراجع النزاعات، توجد حاليا نزاعات على مستوى العالم أكثر من أي وقت في العقود الثلاثة الماضية. وبحلول عام ٢٠٣٠، تشير التقديرات إلى أن ٨٠ في المائة من سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع يمكن أن يتواجدوا في البلدان الهشة أو البلدان المتأثرة بالأزمات، حيث تتعايش مختلف هذه المخاطر. وقد كان هذا هو السياق الذي أقرت فيه الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٣/٧١ بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، بضرورة أن تكفل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدرا أكبر من التعاون والتكامل بين العمل في مجالات تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام.

١٣٧ - ومنذ الأيام الأولى من ولايتي، اتخذت سلسلة من التدابير الرامية إلى تشجيع أوجه التآزر تلك وكفالة مزيد من الفعالية في التنسيق التشغيلي على أرض الواقع بين الجهات الفاعلة في مجالات تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام وفي جميع القطاعات.

١٣٨ - ومن هذه التدابير إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. واللجنة التوجيهية المشتركة هي آلية متكاملة لحل المشاكل تقدم دعما رفيع المستوى لقيادات الأمم المتحدة القطرية التي تواجه أزمات. ويسترشد عمل اللجنة التوجيهية المشتركة، التي ترأسها نائبة الأمين العام، وتضم كلا من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بصفتهما نائبي الرئيسة، بالاعتبارات المتعلقة بالسياسة والأمن وحقوق الإنسان والعمل المناخي، مع التركيز على إزالة الاختناقات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان التي تشهد حالات طوارئ إنسانية وأزمات أخرى. وفي الأيام الأولى من العمل، أثبتت اللجنة التوجيهية المشتركة بالفعل قيمتها المضافة في دفع عناصر التمكين الرئيسية إلى موقع الصدارة، وتسليط الضوء على الحواجز المتعلقة بالنظم التي تعترض علاقة الترابط المشار إليها، وسوف تواصل اللجنة تقديم التوجيه الاستراتيجي في الميدان.

١٣٩ - وفي إطار خطة الإصلاح الأوسع نطاقا التي اقترحتها، سيخضع أيضا مكتب دعم بناء السلام، الذي يقوم بدور مِفصَلي بين ركيزة السلام والأمن ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لعملية تنشيط، وفقاً للولاية التي تنص عليها القرارات المتعلقة باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ويمثل صندوق بناء السلام، على وجه الخصوص، أداة قوية للمساعدة على دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تنفيذ استجابات متكاملة في البلدان التي تشهد حالات نزاع وما بعد النزاع. وبفضل زيادة الدعم المقدم من الدول الأعضاء، استخدم صندوق بناء السلام من أجل زيادة الاستثمارات في أنشطة ترمي إلى تسريع عمليات الانتقال، والحيلولة دون الوقوع مرة أخرى في أزمات، وتعزيز تمكين الشباب والمساواة بين الجنسين.

١٤٠ - وسيتزايد أيضا الدعم المقدم من صندوق بناء السلام لنشر قدرات متخصصة من أجل دعم الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، المدمجة في مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان المتأثرة بأزمات، بما يكمل آليات أخرى مثل مستشاري السلام والتنمية المدعومين من البرنامج المشترك لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤١ - وتقوم منظومة الأمم المتحدة أيضا بتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الخارجية من أجل الاستجابة لحالات أزمات معينة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إقامة شراكات محددة الأهداف مع الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى من أجل تعزيز الدعم المقدم للإنعاش، وعمليات الانتقال من الأزمات، وبناء السلام، بسبل منها التقييمات المشتركة. ونعمل أيضا على تعزيز قدرتنا على إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك من أجل الاستفادة من الأصول التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص للاستجابات في مجالات الحد من مخاطر الكوارث والتأهب للطوارئ والتصدي لها والتعافي منها.

١٤٢ - وأدرك تماما أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وعلى الرغم من زيادة الجهود التي بذلتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام ٢٠١٨ بغية تحسين التخطيط والتنسيق المشتركين مع الأفرقة القطرية الإنسانية، يبين الشكل الثالث أننا ما زلنا لا نستثمر بصورة كافية في التحليل المشترك أو عمليات البرمجة والرصد والتقييم المشتركة على الصعيد القطري.

الشكل الثالث

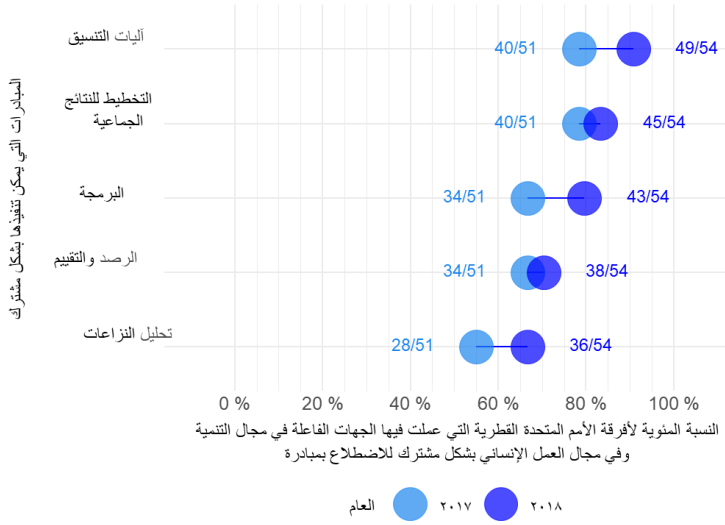

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عام ٢٠١٩، استنادا إلى بيانات رسمية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ صادرة عن نظام إدارة المعلومات الخاص بمكتب التنسيق الإنمائي.

١٤٣ - ويجري الآن اتخاذ عدد من التدابير الملموسة لتحسين فعاليتنا في هذه المجالات.

١٤٤ - وفي الآونة الأخيرة، زادت اللجنة التوجيهية المشتركة تركيزها على مجموعة من البلدان ذات الأهمية البالغة، مع إدماج عملها في الاستراتيجيات والأطر والبرامج القائمة، والانتفاع بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وفي ظل تعزيز مكتب التنسيق الإنمائي، سوف نكفل الاتساق الكامل بين عمل أفرقة العمل والأفرقة العاملة القائمة والإطار العام للجنة التوجيهية المشتركة وقيادتها الاستراتيجية. ويقوم فريق للدعم المشترك، يضم كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب التنسيق الإنمائي، بدور أمانة اللجنة التوجيهية المشتركة وذراعها التقنية. وتساعد مشاركة مكتب التنسيق الإنمائي في فريق الدعم المشترك على كفالة مشاركة ركيزة التنمية بصورة أقوى على نطاق المنظومة. وسيشارك مكتب التنسيق الإنمائي أيضا مشاركة كاملة في الفريق العامل المعني بالمرحلة الانتقالية وفرق العمل المحددة التابعة له. وسنعمل أيضا من أجل ضمان زيادة الوعي بين الأفرقة القطرية بإمكانات صندوق بناء السلام من خلال تعزيز التعاون بين ركيزة السلام ومكتب التنسيق الإنمائي.

١٤٥ - وفي السياقات القطرية ذات الصلة، سيجري تعزيز الصلات القائمة بين أطر وصكوك التعاون الجديدة الخاصة بالأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، من قبيل خطط الاستجابة الإنسانية والأطر الاستراتيجية المتكاملة في سياقات البعثات، مع التركيز على منع وقوع الأزمات وبناء القدرة على الصمود والتخفيف من المخاطر التي تهدد تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ومن الواضح أن وثائق التخطيط المختلفة

هذه تستجيب لولايات مختلفة، ولن تكون – ولا ينبغي أن تكون – متطابقة أو تؤدي إلى نفس النتائج. غير أن من الواضح أيضا أن جميع وثائق التخطيط القطرية للأمم المتحدة يجب أن تكون متسقة وأن تسهم في تحقيق نفس الأهداف العامة للتنمية المستدامة والسلام الدائم.

١٤٦ – ومع إحراز تقدم صوب تأمين الملاك الوظيفي الكامل لمكتب التنسيق الإنمائي ومكاتب المنسقين المقيمين الجدد، سنكون في وضع أفضل لكفالة إمكانية أن تعمل مكاتب المنسقين المقيمين على نحو وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لضمان تعاون أقوى بين الركائز وعمليات تخطيط أكثر متانة. فمجرد وجود جميع الكيانات التي تنسق حاليا مسائل التنمية المستدامة وأنشطة السلام والاستجابات الإنسانية في الأمانة العامة يخلق بيئة أكثر ملاءمة، من خلال تنسيق الأدوات التنفيذية وخطوط المساءلة، للانتقال بهذا العمل إلى المستوى التالي.

جيم – الشراكات من أجل خطة عام ٢٠٣٠

١٤٧ – إن طموح أهداف التنمية المستدامة واتساع نطاقها يجعلانها مستحيلة التحقيق من دون شراكات قوية. وفي تقريري المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/72/684–E/2018/7)، سلطت الضوء على الحاجة إلى معالجة التجزؤ في النهج الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة، وإلى أن تقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتوسيع نطاق شراكاتها. وقد نوهت أيضا بالحاجة إلى تحسين إدارة المخاطر وضمان الرقابة على نحو يحمي قيم الأمم المتحدة ولكن يتيح المجال للابتكار وتوسيع ترتيبات الشراكات وتنويعها. ومن أجل القيام بذلك، أعلنت عن سلسلة من مسارات العمل المتعلقة بالشراكات، اتُخذت فيها إجراءات محددة خلال الـ ١٨ شهرًا الماضية.

١٤٨ – وقد ركز مسار العمل الأول على تعزيز حوكمة وأداء المكونات الأساسية في هيكل شراكات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسوف يزدهر على أفضل وجه نظام الشراكات في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومكتب الأمم المتحدة للشراكات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، إذا كانت هناك أدوار ومسؤوليات واضحة، وكذلك قواعد واضحة تسمح لمختلف كيانات الأمم المتحدة بالاستعانة بالشركاء لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وسيضمن ذلك أن يتحول تنوع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وشركائها إلى رصيد يستفاد منه، وليس مصدراً للارتباك، وسيمكن الأمم المتحدة من اتباع نهج لامركزي لتطوير وإدارة الشراكات يحترم العلاقات الحالية مع الشركاء، مع توافر الثقة أيضًا في توافق هذه الشراكات باستمرار مع قيم الأمم المتحدة وأهدافها والغرض منها. وبناءً على ذلك، فقد شرعتُ في إجراء استعراضات داخلية لمكتب الأمم المتحدة للشراكات والاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

١٤٩ – وكشف الاستعراض الذي أجري لمكتب الأمم المتحدة للشراكات عن إمكانية أن يعمل المكتب باعتباره البوابة العالمية للشراكات في المنظمة، كما حدد تغييرات تهدف لزيادة توضيح دوره. وفي إطار المضي قدماً، ستترسخ مكانة المكتب باعتباره البوابة العالمية للمنظمة فيما يتعلق بالشراكات – وليس مجرد منفذ من المنافذ، وسيعمل المكتب بمثابة منصة لانخراط الشركاء من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص على نحو أكثر فعالية في العمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يشمل منظمات المجتمع المدني، ودوائر الأعمال، والمؤسسات الخيرية، والنقابات، والهيئات الأكاديمية. وتشمل السمات الأساسية للمكتب ما يلي: (أ) عمله كمركز للتميز ومستودع للتعلم على نطاق المنظومة، ومركز خدمة سريع الاستجابة لنشاط الشراكة الاستراتيجية عبر منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) تيسيره للشراكات مع منظومة

الأمم المتحدة الأوسع نطاقا؛ (ج) تقديمه الدعم إلى الدور القيادي للأمين العام ونائبة الأمين العام وقدرتهما على عقد الاجتماعات والتفكير الحفاز، والاستفادة من ذلك فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ والأولويات الإنمائية الأعم للأمم المتحدة من أجل تحفيز الشراكات الفعالة.

١٥٠ - وقد أظهر استعراض الاتفاق العالمي للأمم المتحدة أن المبادرة توفر للأمم المتحدة وسيلة فريدة تتماشى مع خطة عمل أديس أبابا لتيسير التغيير المفضي إلى التحويل في الاقتصادات المحلية، من خلال العدد الكبير من كيانات القطاع الخاص المشاركة في عضويتها. والاتفاق العالمي هو أكبر مبادرة للاستدامة على مستوى الشركات في العالم، وتتمثل مهمته الأساسية في العمل بمثابة محرك للمشاركة المسؤولة للقطاع الخاص على نطاق منظومة الأمم المتحدة وزيادة الدعم المقدم من قطاع الأعمال لأهداف التنمية المستدامة. وقد ساعد الاستعراض في توضيح الأدوار الرئيسية للاتفاق العالمي، التي تشمل ما يلي: (أ) العمل كنقطة دخول للشركات التي ترغب في الالتزام بقيم الأمم المتحدة والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) تجهيز الشركات، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لتكون ''مستعدة للشراكة'' من أجل التعاون بشكل أعمق مع الأمم المتحدة، وحماية اسم الأمم المتحدة، وإتاحة الفرص للابتكار والتعلم والمشاركة، من أجل تعزيز التأثير المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) ربط أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشكل أفضل بالقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، على الصعيدين الوطني والمحلي؛ (د) العمل مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لوضع نهج قابل للتشغيل المتبادل للتدقيق في شركاء القطاع الخاص الرئيسيين عبر منظومة الأمم المتحدة ودعم ذلك النهج، مع وجود صلات مناسبة بالآليات الأخرى التي تتعامل مع مسائل بذل العناية الواجبة وإدارة المخاطر في أماكن أخرى عبر المنظومة؛ (هـ) الإسهام في جهود كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على جميع المستويات، لفتح الباب أمام تمويل القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة.

١٥١ - وستوضع في إطار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومكتب التنسيق الإنمائي مذكرة توجيهية لتعزيز التعاون بين الاتفاق العالمي والمنسقين المقيمين/الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، مع التركيز على تعزيز تعاون الشبكة المحلية للاتفاق العالمي مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيجري أيضا تقديم الدعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ضمانا لتمتعها بالقدرة على الوصول إلى ما تتيحه الشراكات من قدرات وأدوات متناثرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وعلى إتاحة تلك القدرات والأدوات للشركاء على الصعيد الوطني.

١٥٢ - وتتحمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المسؤولية الرئيسية عما يلي: (أ) دعم العمليات الحكومية الدولية في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك دعم المناقشات الحكومية الدولية بشأن الشراكات التي جرى بلورتها في تلك السياقات أو تلك المرتبطة بها، مع الاستفادة من الخبرات والمشورة المستمدة من مختلف الأجزاء ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وتوفير منبر لأصحاب المصلحة المتنوعين للمشاركة في هذه العمليات، حسب الاقتضاء؛ (ب) القيام، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات وغيره من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بعقد حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات وتبادل المعارف فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة المدرجة في جدول أعمال العمليات الحكومية الدولية الرئيسية؛ (ج) دعم وضع توجيهات سياساتية متعلقة بمواءمة الشراكات مع الولايات والعمليات الحكومية الدولية؛ (د) إدارة وحفظ وإعداد البيانات والتحليلات والأدوات ذات الصلة التي تدعم الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٥٣ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، ستتخذ خطوات لزيادة توضيح هذه الأدوار والمسؤوليات وأوجه التآزر فيما بينها. وسأصدر نشرة للأمين العام لمساعدة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والموظفين في جميع أنحاء المنظمة على تحديد كيفية قيام الأمم المتحدة، كمنظومة، بدعم وتعزيز التنسيق وتوسيع الشراكات وترجمة التعاون العالمي إلى تأثير محلي.

١٥٤ - ومسار العمل الثاني هو تعزيز نهج بذل العناية الواجبة في الشراكات. وفي الأشهر القليلة الماضية، ومن خلال مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قمنا بوضع نهج مشترك لبذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالشراكات مع القطاع الخاص من أجل توجيه المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية بشأن كيفية الانخراط في شراكات مشتركة مع القطاع الخاص. ويجري إعداد نموذج قانوني موحد للشراكات بين وكالات متعددة والقطاع الخاص.

١٥٥ - بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار من التزامنا بمزيد من الشفافية فيما يتصل بالشراكات، طورت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منصة على الإنترنت تستخدم للتسجيل والإبلاغ عن حوالي ٠٠٠ ٤ من الالتزامات الطوعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لدعم أهداف التنمية المستدامة. وتتعهد بعض الوكالات أيضًا آليات جار العمل بها للرصد والإبلاغ، وتتتبع هذه الآليات الوضع السنوي لكل شراكة والنتائج التي حققتها. وهذه جميعها عناصر أساسية في الجهود المبذولة لإزالة المخاطر المرتبطة بهذه العلاقات وتوجيهها وتعظيم الفوائد المحتمل أن تترتب عليها.

١٥٦ - ثالثًا، نواصل تطوير وتعزيز التعاون مع الشركاء المؤسسيين الرئيسيين في الجهود العالمية الرامية للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٥٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وتمشيا مع الشراكة المعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي يعزز كل طرف فيها الآخر، وقعتُ إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك في الدورة العادية الثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وقد جاء ذلك عقب توقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، في ١٩ نيسان/أبريل. وعلى الصعيد الداخلي، سنكفل أن يساعد هذان الاتفاقان على تعزيز أوجه التآزر والاتساق في استجابة الأمم المتحدة في أفريقيا ورصدها، بسبل من بينها وجود فرقة عمل مشتركة بين الإدارات معاد تنشيطها معنية بالشؤون الأفريقية. وفي هذا السياق، تهدف الجهود أيضا إلى تعظيم أثر الاتفاق الثلاثي المبرم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي يتناول مجموعة من القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة.

١٥٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، وقعت الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي على إطار الشراكة الاستراتيجية لخطة عام ٢٠٣٠، الذي يبرهن على الالتزام المشترك بين المؤسستين بالتعاون في تنفيذ وتمويل خطة عام ٢٠٣٠، والعمل المناخي، والعلاقة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والصلات التي تربط تلك العلاقة بالسلام، وتحسين جمع البيانات وتحليلها واستخدامها لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. ونحن نعمل الآن من أجل المضي في تعميق التنسيق والتماسك في عمل الأمم المتحدة مع البنك الدولي على الصعيد القطري.

١٥٩ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود الواسعة الرامية لتعزيز الشراكات الرئيسية، يجري حاليا إعداد مذكرة تفاهم لتعزيز الشراكات مع أمانة الكومنولث.

١٦٠ - رابعا، إنني مصمم على تنشيط دعمنا وتشجيعنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على نحو ما دعت إليه الدول الأعضاء مؤخرا في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عُقد في بوينس آيرس.

١٦١ - وتستفيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالفعل من النهج المبتكرة المتاحة في النصف الجنوبي من العالم، بما في ذلك من خلال جماعات الممارسين، والمنصات الافتراضية للشبكات ومراكز التميز وآليات التمويل، التي توفر موارد تكميلية دينامية للتعاون الدولي من أجل التنمية. وثمة عدد متزايد من ترتيبات الشراكة المبتكرة التي تعمل على تعزيز أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمويلها وتنفيذها. وتعمل الصناديق الاستئمانية المشتركة فيما بين بلدان الجنوب، التي تمول بشكل متزايد مبادرات التنمية الأقاليمية التي تركز على القضاء على الفقر وحماية المهاجرين والأمن الغذائي وتغير المناخ، على الاستفادة من الخبرة المواضيعية والقدرات التشغيلية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع منتجات المعرفة وخطط العمل بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المناخ، لأغراض من بينها دعم قمة العمل المناخي، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

١٦٢ - وكان مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمثابة تذكرة مثالية بالإمكانات الأوسع التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان ذات القدرات المحدودة، باعتبار ذلك عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب. وتتمثل العناصر المهمة في بناء قدرات البلدان النامية التي تؤهلها للمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتماس إمكانات التعاون والشركاء المحتملين. وإنني مقتنع بضرورة غرس معارف وقدرات إضافية على المستوى القطري، من خلال المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من أجل تعزيز وبناء القدرات في البلدان للمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتبار ذلك عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب. وسأكفل أن تقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتكثيف عملية الإعداد لاستراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب على نطاق المنظومة والإسراع بخطاها، بالاستناد إلى أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦٣ - وكان إنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا وتشغيله الكامل في عام ٢٠١٨ أول غاية يتم تحقيقها من غايات أهداف التنمية المستدامة. وأنا ملتزم، تحفيزا للعلم والتكنولوجيا والابتكار في أفقر بلدان العالم، بضمان نجاح مصرف التكنولوجيا وإفساح المجال أمام الجهود الملموسة التي تبذل في إطار الشراكات لتعزيز القدرات المعرفية والتشجيع على تطوير المنظومات الوطنية والإقليمية للابتكار. وستُعطى الأولوية للجهود التي يبذلها مصرف التكنولوجيا لاجتذاب التكنولوجيا ذات الصلة والتحفيز على توليد البحوث والابتكارات المحلية في إطار تطوير الحلول المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دال - إعادة تنظيم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٦٤ - إن تنشيط إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أمر بالغ الأهمية لتعزيز التلاقي بين عملنا المعياري والتحليلي والتشغيلي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن تكون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مصدراً للدعم الحكومي الدولي المتكامل الجيد في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وموطنا عالميا للبيانات والإحصاءات المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠؛

ومصدرا قويا للدعم فيما يتعلق بتعبئة التمويل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وعضوا متعاونا في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ومصدرا فعالا ومستقلا للمعرفة والمشورة الفنية بشأن التنمية المستدامة.

١٦٥ - وقد قمت، عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٩، وفي إطار الجهد الأوسع المبذول لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بطرح نهج تدريجي لإصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأطلعت الدول الأعضاء في رسالتي المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز حتى الآن.

١٦٦ - وفي إطار العمل عن كثب مع قيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ركزَت المرحلة الأولى من عملية إصلاح الإدارة على الإجراءات الفورية لمواءمة العمل الداخلي للإدارة مع تنفيذ الأهداف الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وتعيين كبير الاقتصاديين الجديد في الأمم المتحدة من أجل تعزيز القيادة الفكرية الاقتصادية للمنظمة. وستضمن عملية إعادة التنظيم الداخلي ما يلي: (أ) وجود منفذ واحد إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ (ب) وجود نقطة تنسيق واحدة للإشراف على تقديم الدعم الفني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأبعادها المواضيعية؛ (ج) تكامل المهام لدعم مختلف المسارات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة؛ (د) توفير قدرة تحليلية مخصصة يشرف عليها كبير الاقتصاديين؛ (هـ) تنسيق وتنفيذ أنشطة تنمية القدرات بشكل أفضل.

١٦٧ - وخلال المرحلة الثانية، تم تشكيل فريق استعراض داخلي، يشترك في رئاسته مستشاري الخاص للإصلاح ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقمت، من خلال مواءمة ما جرى التوصل إليه من نتائج مع الرؤية الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بتحديد المجالات الإضافية التالية التي يعزز بعضها بعضاً والتي يمكن فيها اتخاذ تدابير رئيسية على الفور ضمن الولايات القائمة.

١٦٨ - أولاً، كخطوة فورية، أنشأ كبير الاقتصاديين شبكة من الاقتصاديين من منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز القيادة الفكرية، تحقيقا لأمور من بينها دعم المنسقين المقيمين ومكاتب المنسقين المقيمين، وزيادة التماسك فيما يتعلق بالعمل التحليلي والبحثي اللازم لصنع سياسات فعالة وتعزيز الدعم المقدم للبلدان في ذلك الصدد.

١٦٩ - ثانياً، من أجل ضمان استفادة الدعم الذي تقدمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للعمليات الحكومية الدولية من خبرة ودراية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقاً، أنشئ فريق عمل مخصص تابع لمنظومة الأمم المتحدة يركز في المرحلة الأولية على الأعمال التحضيرية الفنية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر. وقد أعد فريق العمل الذي يشترك في رئاسته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سردا شاملا يتعلق بمؤتمرات القمة والاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن التنمية المستدامة التي ستعقد خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، كمساهمة في الأعمال التحضيرية للدول الأعضاء، ويعمل الفريق على إعداد تحليل قوي في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للجهود التي بذلت حتى الآن لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٧٠ - ثالثًا، طلبتُ من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية زيادة تعزيز قدراتها الإحصائية، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا والبيانات الضخمة من أجل اتخاذ قرارات أفضل. وتطلق الإدارة

مبادرات جديدة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بهدف ضمان تقديم دعم متماسك من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالبيانات القطرية والتطوير الإحصائي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراض التقدم المحرز بشأنها، وتشجيع وضع السياسات والميزنة على أساس الأدلة.

١٧١ - رابعا، ومن أجل زيادة أوجه التآزر إلى أقصى حد، طلبتُ إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تدمج أعمالها بالكامل في مجال تمويل التنمية المستدامة ضمن العمل الأوسع نطاقا لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتعمل الإدارة الآن بشكل وثيق مع مكتب التنسيق الإنمائي والأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على وضع مجموعات أدوات مشتركة لدعم تصميم أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وتقوم أيضا كيانات أخرى، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والاتفاق العالمي، بوضع منتجات ذات صلة، يجري تنسيقها جميعًا لضمان تكاملها.

١٧٢ - خامسا، وفي إطار الجهود الأوسع نطاقا لتعزيز الصلة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، يجري إعداد قناة أكثر تنظيما للتعاون تزود المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بالعمل المعياري والتحليلي. وسيساعد ذلك في تقريب أفرقة الأمم المتحدة القطرية من العمل الحكومي الدولي وضمان دعمها لإعداد ومتابعة التوجيه الحكومي الدولي، وكذلك ضمان وصول منتجات وموارد المعرفة العالمية إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتطبيقها على النحو ذي الصلة على الصعيد القطري. وهذه المشاركة الجديدة والمنهجية من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الإقليمي في إطار الاستعراض الإقليمي هي أمر مهم أيضاً ونحن نسعى جاهدين لبناء قدرة سياساتية متكاملة يمكن الاستفادة منها بسهولة ونشرها لدعم احتياجات البلدان.

١٧٣ - وهناك مجال أخير يتطلب اتخاذ إجراءات فورية، وهو تعزيز استراتيجيات وآليات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل الارتقاء بالاتصالات الخارجية والشراكات الاستراتيجية. وستفيد التغييرات في هذا المجال في تعزيز الشفافية وإدارة المعارف والرسائل الاستراتيجية فيما يتعلق بالمنتجات التحليلية الرئيسية للإدارة، بما يكفل وصولها على نطاق أوسع وتناسبها الكامل مع احتياجات الحكومات وغيرها من الشركاء.

١٧٤ - ويحتاج تعزيز أوجه التآزر بين الأبعاد القطرية والإقليمية والعالمية المطلوبة من أجل تحقيق النتائج القطرية إلى أن تكون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إدارة قوية. وقد جرى اتخاذ خطوات لذلك، ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب عمله.

١٧٥ - وقد طلبت من قيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء لتبادل المعلومات بشأن هذه الخطوات وغيرها من الخطوات التي يجري اتخاذها، والاستماع إلى الآراء والمقترحات من أجل مواصلة تعزيز التدابير القائمة. وستعقد إحاطة مع الدول الأعضاء في منتصف العام بشأن التدابير الأخرى المتخذة لتعزيز الإدارة، من قبيل التنقيحات المقترحة لتخطيط برامج الإدارة وهيكلها لعام ٢٠٢٠، بما يشمل تحسين الهياكل والتسلسلات الإدارية. وستنعكس عملية إعادة التنظيم في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ التي ستنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

كذلك طلبت من الإدارة إعداد مذكرة معلومات تحدد التدابير المتخذة حتى الآن والتدابير الإضافية اللازمة لتعزيز الإدارة. وستكون مذكرة المعلومات متاحة في وقت عرض ملزمة الميزانية الخاصة بالإدارة.

هاء - جهود الإصلاح الأخرى ذات الصلة

١٧٦ - إلى جانب العناصر الرئيسية المبينة أعلاه، تجري مجموعة من عمليات التغيير الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهذه التغييرات تعزز اتجاه الإصلاح الشامل على النحو المبين في القرار ٢٧٩/٧٢. وتقود كيانات عديدة عمليات إعادة التنظيم الداخلية الخاصة بها، كما يتضح من التغييرات الأخيرة في ثلاثة كيانات لها أدوار واضحة للغاية داخل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية.

١٧٧ - وقد أحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدماً جيداً في عملية الإصلاح الخاصة به، التي تهدف إلى إعادة تأكيد دوره كقائد فكري وكيان تشغيلي رئيسي في مجال التنمية المستدامة من أجل قيادة العمل على القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد وتفعيل دوره الجديد في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أعيد تنظيمها، بحيث يتولى زمام القيادة ميدانيا باعتباره منصة تكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويخضع موئل الأمم المتحدة لإصلاح عميق، بما يشمل نظام الحوكمة به، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٧٣. وقد حدد، في إطار هذه العملية، توجهات استراتيجية جديدة للمنظمة - كما هو موضح في مشروع الخطة الإستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ - وهو يمر الآن بعملية تغيير داخلي ستستمر حتى نهاية ٢٠١٩. وتهدف هذه العملية إلى إعادة تنظيم المنظمة لتتواءم مع توقعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحقيق الأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والخطط العالمية الأخرى، مع ضمان التوافق أيضا مع إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ووافقت منظمة الصحة العالمية مؤخرًا على إصلاحات بعيدة المدى من شأنها مواءمة عملياتها وهياكلها مع ”الغايات المتعلقة بالبلايين الثلاثة“ الواردة في الخطة الخمسية لمنظمة الصحة العالمية وأهداف التنمية المستدامة. واعتُمد هيكل ونموذج تشغيلي جديدان لمواءمة عمل المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بهدف القضاء على الازدواجية والتجزؤ.

١٧٨ - وتشمل المبادرات الأخيرة الأخرى التي تجسد روح التحول هذه إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة للشباب وشبكة الأمم المتحدة للهجرة، التي أنشئت في سياق اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، واستراتيجيتي المتعلقتين بتغير المناخ وتمويل خطة عام ٢٠٣٠، ومناصرة عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن هذه الخطط المهمة وتوفير القيادة والدعوة والدعم على المستوى الرفيع في هذا الصدد. وجميع هذه الأمور تدل على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعمل تعاوني بشأن القضايا التي تمثل جوهر التحديات والفرص التي نواجهها في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٧٩ - ويعني تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ أن جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن تنسق فيما بينها وأن يدعم كل منها الآخر. فلم يعد بإمكاننا تجاهل الفجوات وأوجه الانفصام بين المستويات العالمية والإقليمية والقطرية التي تثقل كاهل النظام. وعلاوة على ذلك، لم يعد بإمكاننا السماح بعدم استغلال الأصول العالمية الرئيسية بسبب نقص التنسيق والاتصالات وروح المبادرة والابتكار. ويجب أن تتخلل هذه الروح المنظمة إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٨٠ - وهناك تغييرات كبيرة تجري على قدم وساق على المستوى العالمي، ولكن من الواضح أن التحول الذي أسعى إليه على المستوى العالمي يتطلب التغيير بوتيرة أسرع. وأنا مصمم على أن نشهد مزيدًا من التقدم في هذا المجال خلال العام المقبل.

خامسا - الرقابة والمساءلة بشأن تحقيق النتائج على نطاق المنظومة

١٨١ - تؤكد خطة عام ٢٠٣٠ على الإسهام المهم الذي يمكن أن تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والدور الذي تؤديه الدول الأعضاء في الإشراف على تماسك هذه المساهمة وفعاليتها وكفاءتها.

١٨٢ - ومنذ عام ٢٠١٥، زادت الدول الأعضاء من مشاركتها، بسبل ليس أقلها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والعملية الشاملة في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة التي أدت إلى اتخاذ القرار المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (القرار ٢٧٩/٧٢). وكان قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٢ معلما هاما آخر لأنه عزز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الآلية المركزية لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعزز وظائفه المتصلة بالقيادة والتوجيه في مجال السياسات. وقد عملت هيئات الإدارة أيضا على ضمان حدوث نقلة تحويلية في نهج فرادى الكيانات، تمشيا مع القرار ٢٧٩/٧٢. وأطرح فيما يلي بعض الأفكار بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تواصل تعزيز توجيهها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والرقابة عليها.

١٨٣ - ومن أجل دعم الدول الأعضاء في هذا الدور، التزمتُ في عام ٢٠١٧ بتحسين الشفافية والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتقديمها التقارير للدول الأعضاء. ومن الأمور الحاسمة في هذا الصدد تحسين الإبلاغ عن أنشطة المنظومة وشفافيته، فضلاً عن التقييم المستقل على نطاق المنظومة. وأُدرج أدناه التغييرات التي تم إجراؤها تمشيا مع النداءات التي وجهتها الجمعية العامة في القرار ٢٧٩/٧٢، وكذلك أعرض خطواتنا التالية.

١٨٤ - وتحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إظهار النتائج للحكومات والأفراد الذين نخدمهم في جميع أنحاء العالم. وأعوِّل على الدول الأعضاء لمواصلة دعم جهودنا في هذا المجال بنفس روح القيادة التي برهنت عليها حتى الآن.

ألف - تحويل الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى منبر للمساءلة

١٨٥ - تشكل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات إدارة الوكالات والصناديق والبرامج آلية حكومية دولية مترابطة ثلاثية المستويات لصنع السياسات والرقابة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن الأهمية بمكان تحسين أدائها كل في وظائفها بحيث يمكنها النهوض بالتغييرات التي تطلب الدول الأعضاء إدخالها على عمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٨٦ - وتمثل الجمعية العامة الآلية الحكومية الدولية ذات الطابع العالمي الأقوى لصياغة المسائل المتعلقة بالسياسات وتقييمها. وهي المنبر المعني بوضع التوجيه السياساتي العام لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الدعم الذي تقدمه لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبشأن أساليب عملها. وقد فعلتْ ذلك من خلال

القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وفي الآونة الأخيرة، من خلال القرار المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، اللذين يُقصد منهما تحقيق الأهداف نفسها المتمثلة في تحقيق نتائج أفضل للناس.

١٨٧ - ويعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمثابة منبر لكفالة الرقابة والمساءلة بشأن الأداء والنتائج على نطاق المنظومة فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. وهو يعمل بشكل منهجي على استعراض تنفيذ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتوجيهات الجمعية العامة وتقديم المزيد من التوجيهات العملية. وتكتسي هذه التوجيهات أهمية بالغة بالنسبة لهيئات الإدارة. وينبغي للمجلس أن يقدم تعقيبات واضحة ودقيقة إلى هيئات الإدارة. وينبغي لهيئات الإدارة بدورها أن تقدم تقارير منتظمة إلى المجلس بحيث يُسترشد بالممارسةُ في عمليةَ صنع السياسات في حلقة من التعقيب المتبادل تعزز التنسيق والرقابة.

١٨٨ - وفي ضوء هذا التقسيم للعمل وتركيز الجمعية العامة على تعزيز التكامل وتفادي التداخل والازدواجية في أعمال الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد يكون من الأفضل ألا تعتمد الجمعية العامة قرارات بشأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلا عندما تقوم بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ولا يتخذ المجلس، من جهة أخرى، قرارات بشأن تنفيذ توجيهات الجمعية العامة إلا في السنوات التي لا يُجرى فيها هذا الاستعراض الشامل للسياسات. وتُقدَّم هذه التوصية مع الاعتراف الكامل بأن الدول الأعضاء تحتفظ بسلطة اتخاذ القرارات في أي وقت من الأوقات التي تراها ضرورية في أي من المنتديين.

١٨٩ - وتتيح الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، التي ستجري مناقشتها والاتفاق عليها في عام ٢٠٢٠، الفرصة للتفكير في كيفية تحسين فعالية الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتأثيره. ويمكن لوضع برنامج عمل متعدد السنوات للجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، على غرار ما جرى في منتديات أخرى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يؤدي إلى إجراء مداولات وتقديم توجيهات أكثر تركيزا على جوانب محددة من تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. أما الاستعراضات السنوية، التي تركز على أبعاد محددة من الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والتحديات التي تنطوي عليها، فتتيح المزيد من التحليلات والمداولات المتعمقة حيثما تتطلب القضايا ذلك. وهذا من شأنه أيضا أن يتيح الفرصة للدول الأعضاء لتوخي الوضوح وتقديم توجيهات مؤقتة بشأن مواضيع محددة.

١٩٠ - وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع القرار ٧١/٢٤٣، يمكن للدول الأعضاء النظر في أن تطلب إلى جميع هيئات الإدارة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن القرارات والخطوات التي اتخذتها لتنفيذ القرارين المتعلقين بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وبإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن شأن عملية تقديم التقارير هذه أن تمكِّن من تحسين رصد التقدم المحرز عموما على نطاق المنظومة وأن تكون بمثابة العمود الفقري للحوار الذي يُجرى في جلسة الرؤساء التنفيذيين خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية.

باء - تعزيز التوجيه والرقابة التنفيذيين للوكالات والصناديق والبرامج

١٩١ - لا يزال دور المجالس التنفيذية للوكالات والصناديق والبرامج عنصرا بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى في إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وتملك هيئات الإدارة مفتاح تسريع وتيرة الجهود

المبذولة لدعم خطة عام ٢٠٣٠ وفتح الباب أمام تحوُّل الوكالات والصناديق والبرامج باتجاه استجابة تتسم بالتكامل والفعالية والكفاءة على نطاق المنظومة بأكملها.

١٩٢ - وقد اقترحتُ دمج المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج التي يوجد مقرها في نيويورك بشكل تدريجي لتيسير الانتقال إلى المزيد من الاتساق في التوجيهات والنتائج الجماعية. وعلى الرغم من أن ذلك لم يتحقق، فإني أُثني على هذه المجالس وعلى جميع هيئات إدارة الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى لاتباعها نهجا مشتركا بشأن تحسين أساليب عملها، والأهم من ذلك، دعما لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بسُبُل منها ضمان تواؤم الكيانات على نحو متجانس مع أحكام قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩.

١٩٣ - وأشيدُ بالإجراء السريع الذي اتخذته جميع هيئات الإدارة للموافقة على مضاعفة اتفاق تقاسم التكاليف دعما لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه. فقد أتاح لنا هذا الإجراء السريع الذي أُتُّخِذ بالإجماع ضمان توفير جزء كبير من الموارد اللازمة للانتقال السلس إلى المنظومة الجديدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ولتنفيذ عدد من الخطوات الحاسمة في الربع الأول من السنة.

١٩٤ - وإنني ممتن أيضا للتوجيهات الواضحة التي قُدِّمت والقرارات التي أُتُّخِذت في الدورات السنوية لعام ٢٠١٨ لمختلف مجالس الإدارة من أجل التنفيذ التام لما تمخض عنه استعراض عام ٢٠١٦ من سلسلة الاستعراضات التي تجري كل أربع سنوات وللقرار المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأعرب عن امتناني بشكل خاص للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمانه بشكل شديد الوضوح لتقديم دعم كامل للانتقال السلس لنظام المنسقين المقيمين، وامتناني للمجالس الأخرى لاعتمادها ''فصولا مشتركة'' في الخطط الاستراتيجية الخاصة بكل منها تتضمن توجيهات مشتركة فيما بين عدد من كيانات الأمم المتحدة.

١٩٥ - وأجد ما يشجعني أيضا في التغييرات العملية من أجل الاستمرار في تعزيز أساليب عمل المجالس واجتماعاتها المشتركة لتحسين الاتساق والكفاءة على نطاق المنظومة والحد من الازدواجية وبناء التآزر فيما بين هيئات الإدارة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٩٦ - وأُشجع الدول الأعضاء على أن تترجم على أرض الواقع المناقشات والاقتراحات الداعية إلى إقامة صلات أقوى بين المسائل التي نوقشت في اجتماعات المجالس ذات الصلة، وزيادة التركيز على البرمجة المشتركة، والتنسيق والتجانس، ومزيد من الإحاطات غير الرسمية المشتركة بشأن المسائل الاستراتيجية الشاملة وعلى نطاق المنظومة، وزيادة شفافية مداولات أصحاب المصلحة غير الحكوميين والتواصل بينهم. وتمثل هذه الأمور كلها خطوات هامة نحو تحقيق الكفاءة والفعالية والجودة العامة لهياكل الحوكمة وينبغي الأخذ بها.

جيم - تحسين التقييم والإبلاغ على نطاق المنظومة

١٩٧ - يؤكد استعراض عام ٢٠١٦ من سلسلة الاستعراضات التي تجري كل أربع سنوات أهمية وجود آليات تقييم معزَّزة وعالية الجودة ومستقلة ومحايدة على نطاق المنظومة. وفي تقريري السابق بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (A/72/684-E/2018/7)، أكَّدتُ من جديد الدور الحاسم للتقييم

المستقل على نطاق المنظومة بُغية تعزيز الرقابة، والشفافية والمساءلة، فضلا عن العمل المشترك والتعلم الجماعي، من أجل تحسين إسهامات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في النهوض بخطة عام ٢٠٣٠.

١٩٨ - وقد أُحرِزَ بوجه عام نجاح كبير في إرساء ثقافة للتقييم داخل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بينما أُحرِزَ تقدم أقل بكثير فيما يتعلق بالتقييمات المشتركة. فمن بين وحدات التقييم في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تستوفي ٧٨ في المائة منها معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم فيما يتصل بالاستقلال؛ ولدى ٨٨ في المائة من الكيانات نُظُم لتتبُّع التقييمات تشمل حالة التقييمات وردود الإدارة عليها؛ ولكن ٤١ في المائة منها فقط أَجرت تقييمات مشتركة في عام ٢٠١٨. وفي المجموع، أكد ما نسبته ٨٠ في المائة من الكيانات أنها تلقَّت ردا من الإدارة على ما يتراوح بين ٧٦ و ١٠٠ في المائة من تقييماتها (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

تقييمات كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٨

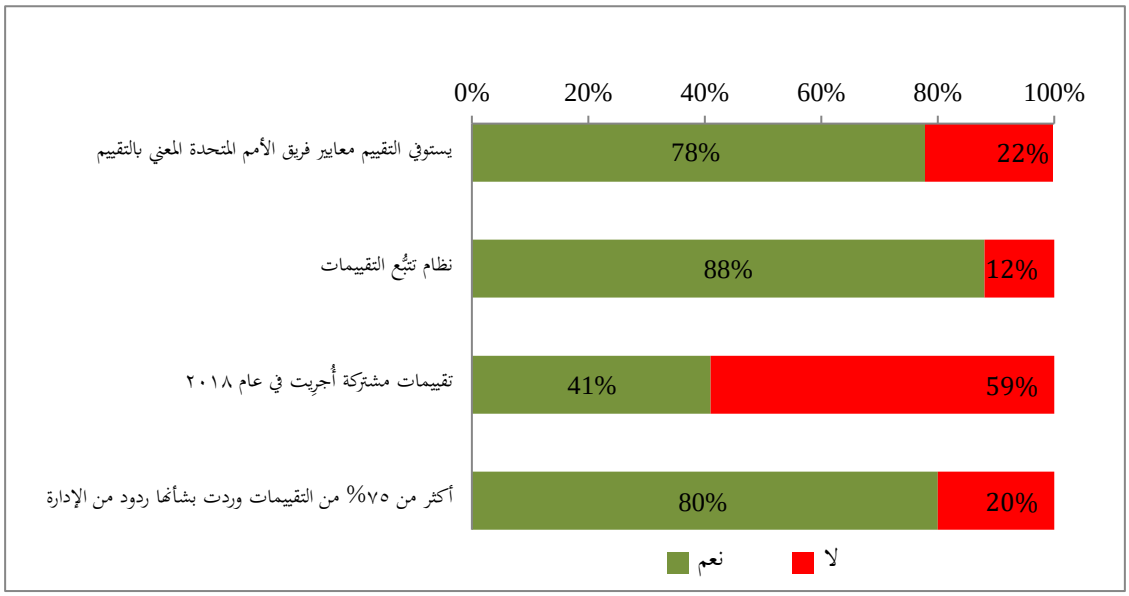

المصدر: استقصاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء مقار الكيانات.

١٩٩ - وقد تلقَّى الزخم اللازم لزيادة التقييمات على نطاق المنظومة كمًّا ونوعًا دافعًا إضافيًا خلال الحوار المتعلق بالتمويل وإعداد اتفاق التمويل المنبثق عنه والوارد في إضافة هذا التقرير. وتحتل الالتزامات المتعلقة بالشفافية والعمل المشترك والنتائج المتحققة على المستوى القطري مكانا بارزا في الاتفاق[(١١)]، مع اعتبار التقييم على نطاق المنظومة أداة أساسية لتحقيق جميع الأهداف الثلاثة.

٢٠٠ - وتمشيا مع النداءات الموجهة في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات ونهج اتفاق التمويل، قمتُ بتنسيق تصميم استراتيجية جديدة مستقلة للتقييم على نطاق المنظومة. وتتضمن هذه الاستراتيجية

(١١) انظر المؤشرات المنصوص عليها في إطار الالتزامات ٢ و ٨ و ٩ لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لزيادة التعاون بشأن منتجات التقييم المشتركة والمستقلة على نطاق المنظومة، وتحسين جودة وفائدة تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/إطار الأمم المتحدة للتعاون، وزيادة إمكانية الوصول إلى التقييمات المؤسسية وتقارير المراجعة الداخلية.

عدة عناصر. وهي تنص على تنقيح سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة التي وُضِعت آخر مرة في عام ٢٠١٣، وذلك لزيادة التركيز على خطة عام ٢٠٣٠ والمواءمة مع الجوانب ذات الصلة من إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإدماج الدروس المستفادة من التقييمين التجريبيين اللذين أُجرِيا على نطاق المنظومة والتعبير عن الالتزامات ذات الصلة من اتفاق التمويل.

٢٠١ - وتوضح السياسة المنقَّحة الأدوار والمسؤوليات في جميع أجزاء المنظومة بالنسبة للتقييم على نطاق المنظومة وتقترح السُبُل الكفيلة بتعزيز التعاون مع الهيئات الإدارية والتشريعية لضمان استرشاد عمليات اتخاذ القرارات وصنع السياسات على نحو أفضل بنتائج التقييم على نطاق المنظومة. وفي هذا الصدد، وبناء على اقتراحي الأولي الداعي إلى إنشاء وحدة صغيرة للتقييم على نطاق المنظومة، تحدد الاستراتيجية الخيارات المتعلقة بوضع آلية جديدة من شأنها زيادة تعبئة القدرات والموارد اللازمة للتقييم في جميع أجزاء المنظومة من أجل رفع عدد التقييمات على نطاق المنظومة وجودة هذه العمليات وإمكانية الوصول إليها واستخدامها دعما لأهداف التنمية المستدامة.

٢٠٢ - وتُلزِم الاستراتيجيةُ منظومةَ الأمم المتحدة الإنمائية بأن تجري تقييمات محددة على نطاق المنظومة، مشفوعة بجداول زمنية، تمشيا مع الالتزامات المتعهَّد بها في اتفاق التمويل وبهدف التواؤم مع الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة. وهي تحدد مجموعة من الإجراءات الرامية إلى القيام على الفور بتحسين جودة تقييمات أُطُر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بدءا بالتوجيهات المؤقتة التي تم الآن وضعها لدعم التقييمات المقبلة وسلسلة من التقييمات التجريبية ووضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الشاملة في أوائل عام ٢٠٢٠. وهي تقترح أخيرا إنشاء آلية تمويل مخصصة يمكنها تجميع الموارد لدعم المبادرات المتعلقة بالتقييمات على نطاق المنظومة وغيرها من أوجه تحسين الرقابة على هذا النطاق.

٢٠٣ - وبالإضافة إلى إجراء تقييمات زاخرة بالمعلومات ومستقلة على نطاق المنظومة، يظل الإبلاغ المنتظم وتوخي الشفافية بشأن النتائج أمرا بالغ الأهمية لتمكين الدول الأعضاء من تقديم توجيهات فعالة. وهناك في الواقع التزام إضافي هام يرد في اتفاق التمويل ويتمثل في تحسين إبلاغ الحكومات المضيفة بالنتائج، بسُبُل منها النشر الكامل لنظام UN-INFO بحلول عام ٢٠٢١.

٢٠٤ - ونظام UN-INFO هو أداة إلكترونية توفر لمحة عامة واضحة على نطاق المنظومة عن كيفية قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد بتوجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية والقطاعات المواضيعية (بما في ذلك المؤشرات الشاملة المتعلقة بالمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية) وأهداف التنمية المستدامة. وسيتيح نشر هذه الأداة سهولة الحصول على معلومات مصنَّفة وإعداد تقارير موحَّدة ستُستخدَم أيضا كأدوات تنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومنتجات للاتصال يجري تقاسمها مع الشركاء الخارجيين. وهذه خطوة هامة أخرى نحو تحقيق الشفافية والمساءلة.

٢٠٥ - ويجب أن يظل استحداث وتحسين القدرات في مجال إنتاج المعارف والاحتفاظ بها واستخدامها وتبادلها، والمضي صوب اتباع نهج تعاوني للبيانات المفتوحة على نطاق المنظومة لإنشاء قاعدة معرفية مشتركة يتيسر الوصول إليها، من الأولويات. وتُظهِر النتائج حتى الآن أن إدارة المعارف لا تزال تشكل تحديا، ولم ينفَّذ إلا عدد قليل من الممارسات الشائعة على نطاق المنظومة. وفي تقرير صدر مؤخرا (A/72/325)، لاحظت وحدة التفتيش المشتركة أنه رغم وجود خبرات واسعة في مجال إدارة المعارف داخل منظومة الأمم المتحدة، فإن هذه الخبرات تنحصر على الأرجح داخل فرادى المنظمات، بل حتى داخل

أجزاء مختلفة من المنظمة الواحدة. ومن بين توصيات وحدة التفتيش المشتركة هناك اقتراح يدعو إلى استخدام مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق من أجل تبادل الخبرات ذات الصلة فيما بين جميع الكيانات بهدف العمل تدريجيا على بلورة ثقافة مشتركة لإدارة المعارف على نطاق المنظومة. وسنمضي قُدُما في العمل بهذه التوصية وغيرها من توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٢٠٦ - ومع اكتمال ثلث الرحلة صوب عام ٢٠٣٠، من الواضح أنه يجب علينا أن نكثف التزامنا الجماعي تجاه بعضنا البعض وتجاه الأجيال المقبلة. وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠ تعميق المساءلة وزيادة الشفافية وتعزيز الرقابة. وهناك ضرورة حتمية لكفالة استناد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى النتائج استنادا متينا، مع وجود هيكل للحوكمة يشدد على القيادة والمساءلة والتآزر والكفاءة. ولقد أحرزنا تقدما ملموسا، وإن كان تدريجيا، في هذا المجال في السنوات الأخيرة وسنستمر في ذلك. وهناك ثقافة من الإدارة والتقييم القائمين على النتائج تتطور باستمرار. وسيتيح كذلك إضفاء الطابع المؤسسي على التقييم على نطاق المنظومة وتعزيز إدارة المعارف على ذلك النطاق القيام بهذا التحول بما أن الدول الأعضاء لا تستطيع أداء دورها الرقابي دون الإبلاغ المنتظم وتوخي الشفافية بشأن النتائج، ولا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعمل دون توجيه من الدول الأعضاء على أساس تلك النتائج.

سادسا - تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٢٠٧ - سيصادف العام المقبل بدء العد التنازلي للسنوات العشر المتبقية لأهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة حتى الآن، فإننا لسنا على المسار الصحيح، وهناك العديد من العقبات الكبيرة التي تقف في طريق تحقيق الأهداف. ويلزم علينا أن نتخذ خطوات جسورة للتصدي للتحديات التي تعيق مسيرة التقدم. ويتمثل أحد أهم هذه التحديات في التمويل. فالتمويل المقدَّم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متواضع بالقياس إلى بلايين الدولارات اللازمة لتنفيذ الأهداف، ولكنه يحدث فارقاً كبيراً بالنسبة إلى العديد من البلدان المستفيدة من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية[١٢].

٢٠٨ - وقد بلغ مجموع التمويل المقدَّم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ٣٣,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٧، مما يمثل زيادة بنسبة ١٢,٦ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٦. ويُعزى هذا النمو أساسا إلى زيادة في التمويل غير الأساسي مما أدى إلى استمرار الاتجاه السائد منذ أكثر من عقدين من الزمن والمتمثل في نمو كمية التمويل المقدَّم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لكن مع ما يقابل ذلك من انخفاض في الجودة. ولم يكن سوى خُمْس التمويل تقريبا في عام ٢٠١٧ في شكل موارد أساسية، مما يمثل أدنى حصة للموارد الأساسية على الإطلاق. وتعتمد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية اعتمادا كبيرا على عدد قليل من الجهات المانحة بالنسبة لجزء كبير من تمويلها. وهذا الأمر يجعل المنظومة عرضة للتأثر بالتحولات في السياسات التي قد تحدث بين أكبر البلدان المساهمة.

٢٠٩ - ويزيد الطابع المترابط وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة من ضرورة توفير تمويل يتسم بمزيد من المرونة وقابلية التنبؤ به. ومع أن ذلك يتطلب تحقيق توازن أفضل بين التمويل الأساسي والتمويل

(١٢) انظر A/74/73/Add.2-E/2019/14/Add.2 للاطلاع على لمحة عامة كاملة لأحدث الإحصاءات المتعلقة بتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

غير الأساسي، فإنه يؤكد أيضا ضرورة تحسين الموارد ”المشابهة للموارد الأساسية“، من قبيل المساهمات المقدَّمة إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات. وتساعد صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات على تعزيز التنسيق والتآزر بين جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويمكنها أن تتصدى أيضا لبعض الآثار السلبية للمساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها. وقد ازداد تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات على مدى العامين الماضيين، بيد أن هذا التمويل لا يشكل حاليا سوى ٧,٥ في المائة من مجموع التمويل غير الأساسي.

٢١٠ - وفي عام ٢٠١٧، اقترحتُ إبرام اتفاق للتمويل بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل ومرونته وجودته العامة ولمعالجة الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وفي إطار هذا الاتفاق، ستسرع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتيرةَ الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة بشأن كيفية استخدام الموارد التي تعْهد بها الدول الأعضاء. ودعوتُ أيضا إلى عقد حوار بشأن التمويل من أجل تفعيل الاتفاق، وهو ما رَحَّبتْ به الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢.

٢١١ - وبدأ الحوار بشأن التمويل رسميا بجلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة عقدتها نائبة الأمين العام في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨. ثم تلتها ثلاث جلسات عامة رفيعة المستوى، مدعومة بمسار تقني بقيادة فريق الانتقال ومجموعة صغيرة من الدول الأعضاء وأربعة كيانات تابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وركزت اجتماعات المسار التقني على ترجمة أهداف الاتفاق إلى التزامات وغايات ومؤشرات وخريطة طريق للتنفيذ.

٢١٢ - ويوجِز النص الكامل لاتفاق التمويل الخطوات المحدَّدة التي يتعين على الدول الأعضاء والأمم المتحدة اتخاذها لكي تكون المنظومة قادرة على التصدي للتحديات الإنمائية (A/74/73/Add.1-E/2019/14/Add.1).

٢١٣ - ويتألف الاتفاق من ثمانية التزامات مترتبة على الدول الأعضاء و ١٤ التزاما مترتبا على مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وستُرصَد هذه الالتزامات الـ ٢٢ باستخدام ٥٠ من المؤشرات والغايات. وهذه الالتزامات طموحة ومتعاضدة وستتطلب تحقيق تحول كبير في طريقة عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي الطريقة التي تموِّل بها الدول الأعضاء هذه المنظومة.

الشكل الخامس

لماذا الحاجة إلى اتفاق للتمويل؟

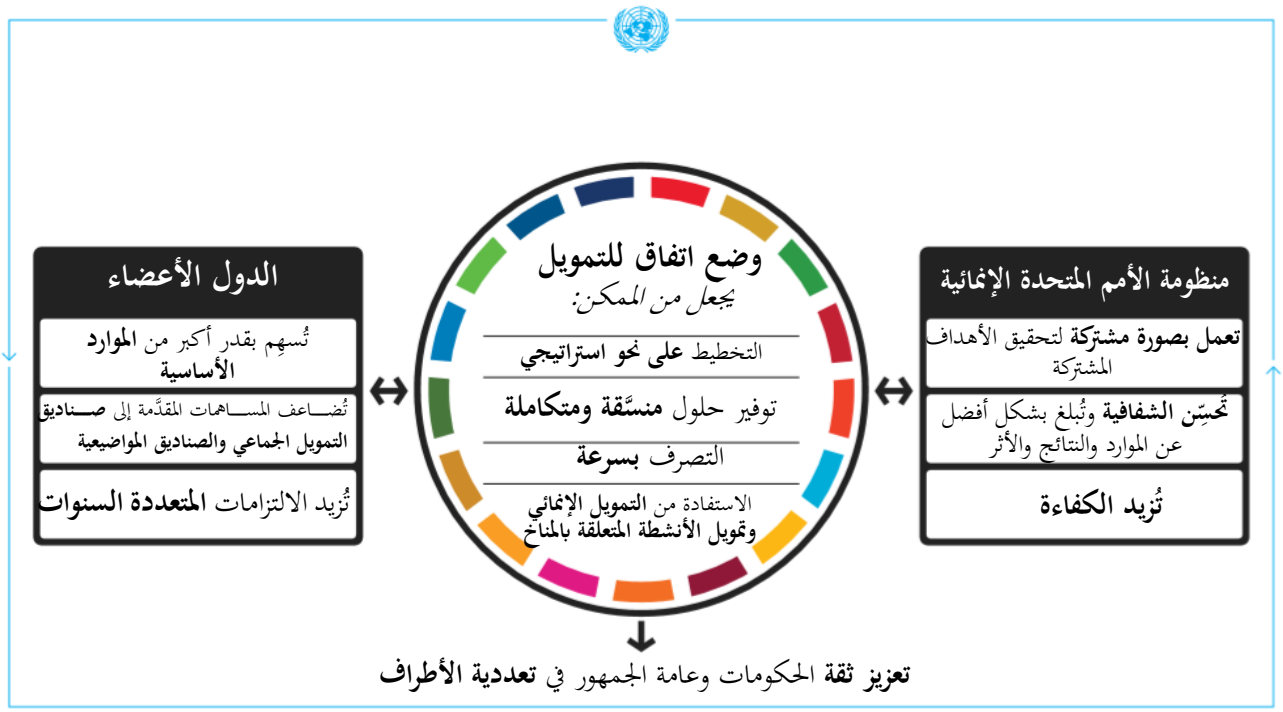

٢١٤ - وتلتزم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالعمل من أجل تحقيق النتائج المشتركة على نحو تعاوني أكثر فأكثر، وتسعى إلى إنجاز الأهداف المشتركة والعمل بقدر أكبر من الكفاءة. ومن أجل توطيد الثقة لدى الدول الأعضاء، تتعهد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتوفير المزيد من الوضوح بشأن النتائج المتحققة بالموارد المعهود بها إليها من خلال زيادة شفافية واتساق الإبلاغ وتحسين التقييمات على نطاق المنظومة والتقييمات المشتركة وزيادة إمكانية الوصول إلى عمليات مراجعة الحسابات.

٢١٥ - وفي المقابل، تلتزم الدول الأعضاء بتحسين جودة التمويل الطوعي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والقدرة على التنبؤ به، بسُبُل منها زيادة التمويل الأساسي والمساهمات المقدَّمة إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، ومن الأفضل أن يجري ذلك من خلال التزامات متعددة السنوات. وسيعزز ذلك مواءمة التمويل مع الأهداف الاستراتيجية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، مع تمكينها من توفير الحلول الشاملة والمتكاملة اللازمة لتحسين دعمها لخطة عام ٢٠٣٠.

٢١٦ - وسيقوم مكتب التنسيق الإنمائي بتنسيق التتبُّع المنتظم لالتزامات اتفاق التمويل. وسوف يتبع الإبلاغ المرحلي بشأن هذه الالتزامات مسارين: مسار خاص بكل كيان، من خلال الآليات التي تستخدمها فرادى الكيانات لإبلاغ هيئات إدارتها؛ ومسار على نطاق المنظومة، من خلال الإصدارات المقبلة من هذا التقرير. وقد أدمجنا بالفعل مؤشرات الالتزام، إلى جانب البيانات المرجعية، في إطار الرصد والإبلاغ الخاص بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات (انظر A/74/73/Add.3-E/2019/14/Add.3) وأشرنا إليها في جميع أجزاء هذا التقرير في الفصول ذات الصلة.

٢١٧ - وسيعقد مكتب التنسيق الإنمائي مشاورات غير رسمية شاملة على نطاق المنظومة مرتين في السنة مع الدول الأعضاء المهتمة وذلك حتى انعقاد الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. والغرض من هذه المشاورات هو دعم الحوارات المتعلقة بالتمويل الخاص بكل كيان بآخر المستجدات المتصلة بالتنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بتتبُّع المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة على مر الزمن ونقلها إلى الأنشطة الإنمائية.

٢١٨ - واتفاق التمويل مصمَّمٌ لإثراء ودعم الحوارات المنظمة المتعلقة بالتمويل الخاص بكل كيان. وتجري هذه الحوارات المنظمة المتعلقة بالتمويل مع الدول الأعضاء بالفعل في العديد من هيئات إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بُغية معالجة المسائل المتعلقة بجودة التمويل، ولا سيما انخفاض التمويل الأساسي. وفي عام ٢٠١٨، أشار ١٧ كيانا من أصل ٢٣، بما فيها جميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة التسعة، إلى أن هيئات إدارتها عقدت حوارات بشأن تمويل النتائج المتفق عليها في خططها الاستراتيجية. وشملت المواضيع المشتركة شفافية التمويل وجودته وإمكانية التنبؤ به ومواءمة الموارد المالية مع الخطط الاستراتيجية.

٢١٩ - وإني على ثقة من أن اتفاق التمويل سيحوِّل تدريجيا نمط التمويل الحالي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وسيمكِّن المنظومة من الوفاء بمهامها الأساسية، بما في ذلك الدعم والتوجيه المعياريان اللذان تتوقعهما الدول الأعضاء. وإني أعوِّل على الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها الواردة في الاتفاق. وبهدف ضمان التمويل وإدامته بجودة أعلى وبكمية أكبر، ستسرّع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتيرة الخطوات الرامية إلى العمل بشكل تعاوني من أجل تحقيق الأهداف الجماعية وتوفير المزيد من المعلومات الشفافة عن كيفية إنفاقها للأموال والنتائج التي تحققها.

سابعا - الوفاء بالتوقعات

٢٢٠ - يؤدي اتخاذ قرارات مستنيرة دورا حيويا في توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مسيرة تحولها وفي تحقيقها للنتائج. وقد دعا كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والقرار المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى الإبلاغ بصورة منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ قراراتهما. وإنني ملتزم بإبقاء الدول الأعضاء على علم تام فيما نواصل المضي قُدُما نحو تعزيز الأمم المتحدة.

٢٢١ - ويشكل هذا التقرير بالفعل تحولا في كيفية الإبلاغ عن التقدم المحرز، وذلك من خلال مواءمة الإبلاغ عن كل من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وعن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالإضافة إلى تحديد جميع الخطوات التي اتخذتها المنظومة في متابعة القرارين، بسُبُل منها إجراء دراسة استقصائية تستهدف مقرات كيانات الأمم المتحدة التي تديرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قمتُ أيضا باستكمال إطار الرصد والإبلاغ الخاص بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٢٢ - ويضمن إطار الرصد والإبلاغ وجود مجموعة شاملة من المؤشرات التي تساعد على قياس التقدم المحرز في التنفيذ وتتبُّعه. والإطار الحالي هو نتاج الإضافات التي تمت بعدما شهد عددا من التنقيحات في ضوء تطور القرارات. وفي أعقاب التوجيهات التي ستصدر عن الدورة المقبلة للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، قد يكون من المستصوب وضع إطار رصد يكون أكثر تواؤما مع الروح والولايات الجديدة

التي ينطوي عليها قرارا الجمعية العامة المتعلقان بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات وبإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (القرار ٧٢/٢٧٩).

٢٢٣ - وفي ذات الوقت، ستقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٩ باستكمال جميع منتجاتها المتعلقة بالدراسات الاستقصائية على الصعيد القطري، بما فيها تلك الموجَّهة إلى حكومات البلدان المستفيدة من البرامج والمنسقين المقيمين وأفرقة الإدارة التنفيذية، وذلك لتوفير أحدث البيانات والتحليلات قبل الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠٢٠.

ثامنا - الخاتمة

٢٢٤ - على مدى العامين الماضيين، شاركنا بصورة جماعية في جهود الإصلاح الأبعد مدى والأكثر شمولا في تاريخ الأمم المتحدة. ولدينا الآن الولايات والأدوات والإرادة السياسية اللازمة لتحويل المنظمة إلى وسيلة لتحقيق الرخاء من خلال مساعدة البلدان على التغلب على تحديات الحاضر والمستقبل.

٢٢٥ - وهناك آمال كبيرة معقودة على إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وسوف نكون مسؤولين بصورة جماعية عن رفع سقف طموحنا إلى مستوى خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق النتائج على أرض الواقع حيث تكمن مسؤوليتنا في نهاية المطاف.

٢٢٦ - وحسب المبين في هذا التقرير، فإننا نسير على المسار الصحيح لتنفيذ جميع ولايات الإصلاح. وفي الوقت نفسه، تشكل هذه العملية عملية تغيير معقدة ستتواصل إلى أن تترسخ جميع التغييرات وتتمحور المنظومة بشكل كامل حول طريقة عمل تعاونية بقدر أكبر. ونحن نقترب من الأشهر المقبلة بشعور من المسؤولية والتصميم فيما نسعى إلى إطلاق العنان لطاقات هذه الإصلاحات وتعظيم أثر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٢٧ - وفي بداية الانتقال إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها، يتركز عملنا حتما على النهوض بالتغييرات الهيكلية ووضع الأدوات والآليات اللازمة لتغيير طريقة عملنا. وفي المستقبل، يمكن أن تتوقع الدول الأعضاء أن تسفر هذه التغييرات عن نتائج ستُجنى بشكل أساسي على الصعيد القطري. وإنني أتطلع إلى مواصلة تقديم التقارير عن التقدم الذي نحرزه، في المقام الأول والأخير بشأن الأثر الذي نتركه على أرض الواقع، مع الإشارة بوضوح إلى الكيفية التي تتغير بها الأمور بالنسبة الناس الذين نخدمهم.

٢٢٨ - ونحن عازمون على أن نبرهن، بعد عام من الآن، عندما ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريري المقبل خلال جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية، على تحقق فوائد واضحة. وبحلول ذلك الوقت، ينبغي أن تتوقع الدول الأعضاء أن تشهد شعوراً أقوى بالزخم، وتحسناً للحوار مع الحكومات والنظراء الوطنيين الآخرين؛ وتوحيداً أكبر لصوت الأمم المتحدة واستجابتها على جميع المستويات؛ وإدماجا للابتكارات في سياساتنا ودعمنا التقني؛ وتوخيا لمزيد من الشفافية، جنبا إلى جنب استراتيجية واضحة، لجعل عملنا ووجودنا في البلدان أكثر فعالية وكفاءة.

٢٢٩ - ولكفالة بلوغ تلك الغاية، أطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتبنى النهج الشامل والمقترحات التي أجملتها في هذا التقرير. وعلى وجه التحديد، أعوّل على الدول الأعضاء فيما يلي:

- أن تعترف بالتقدم المحرز حتى الآن في النهوض بجميع الولايات المتعلقة بالإصلاح

- أن تقر سُبُل المضي قُدُما لإعادة تنظيم أصول الأمم المتحدة الإقليمية والمكاتب المتعددة الأقطار من أجل تحسين الدعم المقدَّم إلى جميع البلدان التي نخدمها وتكييفه حسب احتياجاتها
- أن تطلب إلى جميع هيئات الإدارة في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تُيسِّر إجراء أي تعديلات ضرورية لتمكيننا من مواصلة المضي قُدُما في التغييرات التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة وعدم ترك أي كيان خلف الركب

٢٣٠ - وقد طَلَبَتْ إليّ الدول الأعضاء أن أحافظ على الطموح الذي حدَّدتُه في عام ٢٠١٧ لضمان أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لدعم البلدان بُغية إنجاز خطة عام ٢٠٣٠. وفي إمكان الدول الأعضاء أن تعوِّل على وعدي ووعد كامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالقيام بذلك. وإننا نعوِّل بدورنا على استمرار الدور القيادي للدول الأعضاء ومشاركتها والتزامها مع استمرار هذه المسيرة.